الأمم المتحدة S/PV.4176

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٧٦**
الأربعاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الآنسة دورانت .... (جامايكا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غاتيلوف
الأرجنتين .... السيد ليستريه
أوكرانيا .... السيد كروخمال
بنغلاديش .... السيد تشودري
تونس .... السيد الجراندي
الصين .... السيد شن غوفانغ
فرنسا .... السيد لفيت
كندا .... السيد فاولر
مالي .... السيد حاج عمر
ماليزيا .... السيد حسمى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .... السيد جيرمى غرينستوك
ناميبيا .... السيد انجابا
هولندا .... السيد هامر
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

الأطفال والصراع المسلح

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) عن الأطفال والصراع المسلح (S/2000/712)

00-55230 270700 270700

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والصراع المسلح

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن حول تنفيذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) عن الأطفال والصراع المسلح (S/2000/712)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إكوادور وإندونيسيا وبربادوس وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسنغال والعراق وكولومبيا وكينيا وليسوتو وموزامبيق والنمسا ونيبال ونيجيريا ونيوزيلندا والهند واليابان، يطلبون فيها دعوهتم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغل السيد أليمان (إكوادور)، والسيد ويبيسونو (إندونيسيا)، والآنسة كلارك (بربادوس)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد كا (السنغال)، والسيد حسن (العراق)، والسيد فرانكو (كولومبيا)، والسيد كويندوا (كينيا)، والسيد مانغويلا (ليسوتو)، والسيد سانتوس (موزامبيق)، والسيد فانزلتر (النمسا)، والسيد شارما (نيبال)، والسيد مبانيفو (نيجيريا)، والسيد باولز (نيوزيلندا)، والسيد شارما (الهند)، والسيد أكاساكا (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد أولارا أتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد أتونو لشغل مقعد على طاولة المجلس.

طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيدة بيلامي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

إذا لم يكن هناك أي اعتراض، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيدة سيلفي جونود، رئيسة وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أود إبلاغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، فيما يلي نصها:

”يشـرفني، بصفـتي رئيسـا للمجموعـة الإسـلامية في الأمـم المتحـدة، أن أطلـب إلى مجلـس الأمن توجيه دعوة، بموجب القاعدة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى مختار لاماني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، وذلك لحضور مناقشات المجلس بشأن الأطفال والصراعات المسلحة.“

صدرت هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2000/734.

إذا لم يكن هناك أي اعتراض، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد لاماني.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2000/712، التي تتضمن نص تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) بشأن الأطفال والصراع المسلح.

أعطي الكلمة لنائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أتقدم بالشكر إلى السيدة الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة العلنية لمجلس الأمن بشأن الأطفال والصراع المسلح.

إن المشكلة التي جاءت بنا إلى هنا اليوم واحدة من أخطر قضايا الأمن الإنساني التي يواجهها المجتمع الدولي. وتمثل أيضا تحديا كبيرا للأمم المتحدة، وهي مسألة قريبة إلى قلب الأمين العام. ولذلك يؤسفه بشدة عدم تمكّنه من حضور هذه المناقشة الهامة، التي كان ينوي أن يفتتحها بنفسه، وقد طلب مني أن أعرب لكم عن تقديره ودعمه الكامل لهذه المبادرة التي جاءت في الوقت المناسب.

وقبل حوالي عام، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) الذي يضع مسألة الأطفال والصراع المسلح في جدول أعمال السلم والأمن. وقد عزز هذا القرار العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. كما عزز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ برامج ميدانية في البلدان المتضررة.

وقد حان الوقت للتأمل في التقدم الذي أحرزناه ودراسة أفضل سبيل للمضي قدما في حماية الأطفال في الدول التي تمزقها الحرب. ولقد اعتمد أخيرا البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الذي يركز على تورط الأطفال في الصراع المسلح، وأصبح الآن مفتوحا لتوقيع الدول الأعضاء وتصديقها عليه. وقد تم وزع مستشاري حماية الأطفال في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن المهمة أمامنا لا تزال جسيمة. فالأطفال في أنحاء كثيرة من العالم – في سيراليون، أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو في أنغولا، أو في سري لانكا، أو في تيمور الشرقية، على سبيل المثال وليس الحصر – ما زالوا يُقتلون، ويُشوهون، ويُستغلون جنسيا، ويُجندون في القوات المسلحة أو يُحرمون من المساعدة الإنسانية التي يمكن أن تُنقذ أرواحهم.

إن تقرير الأمين العام الذي سينظر فيه المجلس توا يحتوي على استعراض شامل للقضايا المتصلة بحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة ومجموعة من التوصيات المحددة التي تستهدف العمل.

وسيقوم السيد أولارا أوتونو والسيدة كارول بيلامي اللذان يتصدران معا العمل الذي تقوم به منظومة الأمم

المتحدة في مجال حماية الأطفال في حالات الصراع باطلاع المجلس على مزيد من التفاصيل. إن إساءة معاملة الأطفال في حالة الصراع المسلح، أو في أي حالة أخرى، أمر غير مقبول. ونحن نستطيع، بل علينا القيام بجهود أكبر لكي يصبح عالمنا أكثر أمانا لجميع هؤلاء الأطفال.

وإنني على ثقة من أن مناقشة اليوم لهذه القضية الملحة للغاية ستكون مثمرة، وأن المجلس سيبدي القيادة السياسية اللازمة في الكفاح ضد من يستغلون الأطفال. فهذه قضية تهمنا جميعا، لأن الأطفال يمثلون أمل العالم ومستقبله.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بتحية حارة إليك، سيادة الرئيسة لما أبديته من قيادة والتزام بهذه المسألة. فقد كانت جامايكا دائما في طليعة الكفاح من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والتضامن الدولي. كما يدين المجتمع الدولي بتراثه في ذلك الشكل الخاص من التعبير الموسيقي المسمى ''رجا'' إلى هذا البلد.

إن انشغال مجلس الأمن المنتظم بمسألة الأطفال والصراع المسلح بدأ بمناقشة مفتوحة وبيان رئاسي في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي العام الماضي، اتخذ المجلس خطوة حاسمة باتخاذه القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) الذي يمثل معلما حقيقيا بالنسبة إلى قضية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح، كما أوضح الأمين العام في تقريره، الوثيقة S/2000/712.

ويمثل اليوم معلما آخر في ذلك الانشغال. فلأول مرة في التاريخ، تلقى مجلس الأمن تقريرا من الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح، ويتميز التقرير ببعض السمات البالغة الأهمية: فهو يحتوي على نظرة عامة شاملة لمصير الأطفال المعرضين للصراع، ويستشهد بأنشطة محددة وملموسة من الميدان؛ ويبين التقدم المحرز حتى الآن ويشير كذلك إلى التحديات المقبلة؛ ويقدم مجموعة شاملة من التوصيات مع توجيه عدد كبير منها إلى مجلس الأمن مباشرة.

وكما يبين التقرير، فقد شاهدنا تقدما ملحوظا في جدول الأعمال المذكور خلال السنتين الماضيتين: فقد ارتفع مستوى الوعي العام بدرجة كبيرة؛ وبعد ما يقرب من ست سنوات من المفاوضات الصعبة، تم التوصل إلى اتفاق، بتوافق الآراء، في كانون الثاني/يناير الماضي على رفع الحد الأدنى للتجنيد الإجباري والوزع من سن ١٥ إلى ١٨ سنة. وقامت عدة منظمات إقليمية باعتماد جدول الأعمال المذكور باعتباره خاصا بها. وأحدث ما اتخذ من إجراءات في هذا الصدد كان من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الثماني.

ومن العناصر الأخرى في هذا التقدم أنه يجري إدراج شواغل حماية الأطفال في ولاية عمليات السلام لمجلس الأمن بصورة منتظمة؛ وتتضمن تقارير مجلس الأمن عن حالات صراع محددة أقساما منفصلة عن حماية الأطفال ورفاههم؛ وتم إنشاء دور مستشاري حماية الأطفال ونشرهم؛ وإدراج شواغل الأطفال في خطط السلام، كما شاهدنا في سيراليون وكولومبيا وبوروندي؛ ووضع برامج تدريبية لقوات حفظ السلام في مجال حقوق الأطفال والنساء وحمايتهم؛ وزيادة وانتشار مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الدعوة، وتوفير أنشطة إعلامية وبرنامجية على أرض الواقع؛ وزيادة تخصيص الاهتمام والموارد للأطفال بعد انتهاء الصراع، كما نشاهد في تيمور الشرقية وسيراليون وكوسوفو؛ وبعض المبادرات الوطنية المبتكرة لصالح الأطفال المتضررين من الحروب، من قبيل اللجنة الوطنية للأطفال المتضررين من

الحرب في سيراليون، وصدور قانون جديد في رواندا يفتح المجال أمام وراثة البنات للأراضي والممتلكات الأخرى في أعقاب صراع مأساوي جدا.

وإذا كانت هذه العناصر تعبر عن التقدم المحرز حتى الآن، فإن تقرير الأمين العام يشير إلى عدة تحديات أمامنا. فيلزم اتخاذ عدة تدابير كجزء من خطة عمل متطلعة إلى المستقبل. فعلى مدى السنتين الماضيتين، قدمت عدة أطراف في الصراع تعهدات محددة بشأن حماية الأطفال. ويتمثل التحدي حاليا في كيفية ضمان التقيد بهذه التعهدات. ويمكن أن يقوم مجلس الأمن وغيره من الجهات الفاعلة الرئيسية بدور هام في هذا الصدد باستخدام وزنها ونفوذها الجماعيين للضغط على أطراف الصراع.

ففي عالم اليوم، لا يمكن اعتبار أي طرف من أطراف الصراع بمعزل عن غيره. فيجب على المجتمع الدولي أن يجعل تقديم أية مساعدة – سواء كانت سياسية أو دبلوماسية أو مالية أو مادية أو عسكرية – إلى الأطراف في صراع مسلح مشروطة بالتزامها بمعايير حماية الأطفال.

والتزاما بروح مبادرة الحلف العالمي للأمين العام، الذي تعقد بشأنه هذه الجلسة البالغة الأهمية اليوم، يجب أن يشجع المجتمع الدولي قطاع الشركات على وضع مدونة طوعية لقواعد السلوك فيما يتصل بالتجارة غير المشروعة مع أطراف في الصراع، في الحالات التي يكون فيها الأطفال والنساء الضحايا الأساسيين لهذا الصراع. وفي هذا السياق، يجب أن تنظر الدول الأطراف في وضع تدابير تنفيذية وتشريعية للحيلولة دون قيام الشركات العاملة في نطاق ولايتها من الاشتراك في هذه التجارة غير المشروعة. ويجب أن يواصل مجلس الأمن التحقيق في الصلات القائمة بين هذه التجارة غير المشروعة وآلات الحرب في مختلف أنحاء العالم، وأن ينظر في حظر هذه الصادرات من الموارد الطبيعية، وخاصة الذهب والأخشاب والماس.

وفي سياق عمليات السلام، من المهم أن يقوم المجتمع الدولي باستبعاد الجرائم الجسيمة ضد الأطفال من أحكام العفو وتشريعاته.

ويبدو أن الأطفال هم أشد من يعاني من أنظمة فرض الجزاءات. ولذلك أملي أن يواصل المجلس البحث في تدابير لتخفيف أثر تلك الجزاءات على الأطفال في نطاق الإطار الحالي.

وخلال زياراتي للبلدان المتضررة من الصراعات، شعرت بآسى عميق إزاء أحوال المشردين داخليا، وأغلبهم، كما نعرف، من الأطفال والنساء. ومن المؤكد أن الوقت قد حان ليضع المجتمع الدولي استجابة وإطارا أكثر انتظاما لتوفير إمكانية الوصول إلى هؤلاء المشردين داخليا وحمايتهم وتقديم الدعم العملي لهم.

إن أهم دعامة لجهودنا على أرض الواقع تتألف من الجهات الفاعلة المحلية والشعوب المحلية. ولهذا السبب أتوجه بنداء خاص إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ومجتمع المانحين بزيادة جهودهم في سبيل تقديم الدعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمنظمات الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

وهذا هام ليس فقط لإيجاد القدرة العملية وإنما أيضا لاستدامة مبادراتنا وجهودنا.

وإنني مندهش جدا لوجود قيم وأعراف تتعلق بجدول الأعمال هذا ضاربة جذورها في المجتمعات المحصورة وسط الصراع. ويحتاج المجتمع الدولي إلى القيام بالمزيد لإدراك أهمية مثل هذه القيم وللعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية في جهودها لتقوية القيم والأعراف المحلية والشبكات

الاجتماعية التي تناصر بصورة تقليدية حماية الأطفال في أوقات الحروب.

وتشجعني جدا الإجراءات التي اتخذتها المجموعات الإقليمية الكبرى. ويحدوني الأمل في أن يشجع مجلس الأمن المنظمات الإقليمية على أن تنتقل الآن إلى الخطوة التالية وأن تدمج حقوق الأطفال وحمايتهم بانتظام في سياساتها، وأنشطتها، وبرامجها بتخصيص الموارد حيثما ينطبق ذلك؛ وربما بإنشاء وحدات لحماية الأطفال ضمن أماناتها؛ وبالنظر في تعيين موظفين لحماية الأطفال في عمليات السلام والميدان؛ وبتوفير تدريب أكثر انتظاما على حماية الأطفال لموظفي عملياتها المتعلقة بالسلام والميدان، وبالقيام بمبادرات لوقف أنشطة الحدود الضارة بالأطفال في وقت الحرب - على الخصوص، والحركة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة، والاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية وتجنيد الأطفال وخطفهم عبر الحدود.

ولا يمكننا أن نبلغ مدى بعيد جدا في هذه المهمة - بناء التحرك لحماية الأطفال - بدون إشراك الشباب في هذا التحرك. ويجب أن نشركهم في حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات، ويتضمن ذلك إشراكهم في برامج للمصالحة وتوطيد السلام، وبناء السلام، وفي إنشاء شبكات من الأطفال إلى الأطفال.

ووراء الدعوة إلى التصديق السريع على البروتوكول الاختياري، يجب علينا بالتأكيد أن نحول طاقاتنا، فيما يتعلق بوقف تجنيد الأطفال، إلى إجراءات على الطبيعة بواسطة تعبئة الضغوط السياسية، ومواجهة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكامنة خلف هذه الظاهرة، وبواسطة زيادة القدرات البسيطة بصورة محزنة على الأرض لاستقبال وتأهيل الجنود الأطفال.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى القيام بالكثير جدا لسد ثلاث ثغرات في طريقة مواجهتنا الحالية: الاحتياجات الخاصة للفتيات، وضعف المراهقين وأهمية توفير تعليم أكثر اتساقا للأطفال المحاصرين وسط الصراع وبعد انتهاء الصراع.

ويتعين عليَّ أن أقول إنني أعجبت بصفة خاصة بالدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية - مناصرتها وأنشطتها في الميدان، ودورها في تشكيل هذا البرنامج. والأمر ببساطة شديدة ليس حاسما فقط ولكنه لا يمكن الاستغناء عنه أيضا. ولهذا السبب آمل أن ينتهز مجلس الأمن الفرصة المقدمة من المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الحوار البناء والتعاون. وسوف نستفيد جميعا من هذا. وقبل كل شيء سوف يستفيد الأطفال من مثل هذا التعاون.

ولا أستطيع أن أنهي ملاحظاتي بدون تقديم تحية خاصة جدا وقلبية إلى السيدة غراسا ماشيل. فهي الشخص الذي أرسى الأساس لما نناقشه، وللأنشطة التي تقوم بها اليوم، وإلى الفاعلين التنفيذيين في الميدان، ابتداء من وكالات الأمم المتحدة - اليونيسيف أولا وقبل كل شيء، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاعلين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة - وكذلك بالطبع المنظمات غير الحكومية. والأنشطة على الخط الأمامي هي ما تعتبر هامة لمصير الأطفال المتأثرين بالصراع.

واسمحوا لي أن أقول، في النهاية، إننا قلنا ما يكفي؛ وإننا وضعنا ما يكفي من الأعراف. ولقد آن الأوان لكي يتحرك المجتمع الدولي إلى ما يتجاوز وضع الأعراف إلى عهد التطبيق؛ وإلى ما يتجاوز الإعلانات إلى اتخاذ تدابير محددة وهادفة جدا في الميدان، بما في ذلك الجزاءات الهادفة ضد

الفاعلين، ولا سيما أطراف الصراع الذين يخرقون المعايير الدولية بشأن حماية الأطفال.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على كلماته الرقيقة.

والآن أدعو المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيد كارول بيلامي.

السيدة بيلامي (تكلمت بالانكليزية): إنني أيضا مسرورة جدا للانضمام إليكم اليوم والمجلس يعالج مرة أخرى قضية الأطفال والصراع المسلح. وإن اهتمام المجلس الحالي يثلج الصدر بشدة بالنسبة لنا جميعا في اليونيسيف والواقع أنني متأكدة، أن ذلك بالنسبة لجميع المشاركين عن كثب في هذه القضية - بما في ذلك زميلي، الممثل الخاص أولارا أوتونو، الذي يجدر بي أن أقول إنه يستحق في هذه اللحظة أرفع الثناء على عمله الهام جدا.

كما أنني مسرورة، يا سيدتي الرئيسة، من أن هذه المناقشة تحدث أثناء رئاستك للمجلس. والتزامك النموذجي بحقوق الطفل معروف تماما ليس فقط عن طريق عملك كرئيسة لمكتب العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بالأطفال والتي ستعقد في العام القادم. وأريد أن أنتهز هذه الفرصة لأشكرك على كل ما فعلتيه لجعل مناقشة اليوم ممكنة.

لقد عرضت نائبة الأمين العام والممثل الشخصي بالفعل تقرير الأمين العام. وسوف أقول فقط إن اليونيسيف يؤيد تماما وبالكامل التوصيات الواردة فيه.

ويعتبر القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) خطوة هامة إلى الأمام. وكما يلاحظ التقرير، فإنه تم إحراز تقدم حقيقي. ولن أدخل في جميع التفاصيل. فقد أدرج السيد أوتونو عددا منها وسوف ألمح إلى عدد قليل منها أعتقد أن له أهمية خاصة.

وإن اعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل فيما يتعلق بإشراك الأطفال في الصراع يعد بالطبع علامة على الطريق. ونحن نحث على التصديق السريع عليه ودخوله حيز التنفيذ، وهي عملية نأمل التعجيل بها أثناء القمة القادمة للألفية.

وقد رأينا أيضا اجتماعات هامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا قطعت فيها التزامات مبدئية لضمان حماية الأطفال في الصراعات. كما أن لدينا آمال كبيرة بالنسبة لنتائج المؤتمر الدولي بشأن الأطفال المتأثرين بالحروب الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر في وينيبغ، كندا، حيث نعمل مع الحكومة الكندية في الأعمال التحضيرية النهائية.

وعلى أرض الواقع تعمل اليونيسيف في أكثر من ٢٥ من البلدان المتأثرة بالحروب، وتتعاون عن كثب مع الشركاء مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الغذاء العالمي، ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - وكذلك مع المنظمات غير الحكومية العديدة والهامة جدا - لإعادة البدء في المدارس، وتوفير المواد التعليمية، وإعادة الجمع بين الأطفال والعائلات، وتقديم العقاقير والأمصال، ودعم المصابين، وتشغيل العيادات والمستشفيات، وحفر الآبار، وشن الحملات ضد التجنيد وتشجيع التسريح ونزع السلاح.

وتسعى اليونيسيف، مع أولارا أوتونو، للنهوض بالقيم والمبادئ والالتزامات الملموسة للقرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، والتي تعكس الالتزامات والمبادئ التي تنطوي عليها الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان. ويشمل هذا مناصرة قضية حقوق الطفل على أساس يومي مع المسؤولين الحكوميين، والمتمردين،

والقادة، وممثلي المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، والمدرسين، والعاملين الصحيين، والقيادات النسائية، ومع الأطفال والشباب أنفسهم.

ولكن، وكما يلاحظ بانتظام موظفونا في الميدان، تظل كثير من الأماني المبينة في القرار بدون إشباع. ونحن نتلقى تقارير يومية من الميدان عن المرض، وسوء التغذية، والاستغلال، والاغتصاب، وأعمال القتل، والقذف العشوائي للقنابل، والتجنيد، والاختطاف.

ويوجد من يجادلون بأن الكلمات لها قيمة بسيطة، وأن أطفال الصومال وسيراليون وأفغانستان وكولومبيا والكثير من البلدان الأخرى يحتاجون إلى ما هو أكبر بكثير من الكلمات وإعلانات النوايا. ولكننا نعتقد أن للكلمات أهمية، ولا سيما عندما تمثل التزام هيئة سياسية بالمسؤوليات الثقيلة مثل مسؤوليات هذا المجلس، المشحونة بتشجيع السلام والأمن الدوليين والمحافظة عليهما.

إن موظفي اليونيسيف وغيرها من الوكالات التنفيذية العاملة ليل نهار في مساعدة وحماية بعض من أشد الأطفال ضعفا وعرضة للاستغلال والاعتداء في العالم يحتاجون جميعا إلى التزام ودعم من هذا المجلس. ويجب أن يعرفوا أن الدول الأعضاء تعمل بهمة في سبيل التقيد بالمعايير والمبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات جنيف.

وما نطلبه اليوم باسم الأطفال المتضررين من الحرب الذين نسعى إلى خدمتهم في كل بقاع العالم هو أن يفعل أعضاء المجلس ما في وسعهم حتى تكون العبارات الواردة في تقرير الأمين العام والواردة في قرارات المجلس أكثر من مجرد كلام بل تتحول إلى أفعال، وأن يكون لهذه الأفعال أثر في أرواح الأطفال.

ولا بد من أن يشعر بقوة كلمات المجلس كل من ينتهكون حقوق الأطفال أو يتواطأون في انتهاكات من هذا القبيل، سواء أكانوا حكومات أو جماعات متمردة أو صناعا لأسلحة الحرب أو متاجرين بها، أو ببساطة رجال أعمال لا ضمير لهم. ويجب أن يشعروا بازدراء وكراهية المتحضرين في كل مكان. ولا بد أن يشعروا بالخزي والمهانة وأن يتحملوا مغبة أعمالهم.

إن أروقة الأمم المتحدة غاصة بوعود لم يوف بها - وعود صدرت بحسن نية للتخفيف من معاناة الأطفال وإنهاء استغلالهم، وحمايتهم من ضياع طفولتهم ومن الاغتصاب والتشويه وتجنيدهم للقتال. ولكن يتكرر في أماكن كرواندا وسيراليون والسودان وأفغانستان وكوسوفو وتيمور الشرقية أن تعم القسوة واللامبالاة. وما زالت الفرصة سانحة للوفاء بتلك الوعود.

ورغم أنه من غير المفيد إبراز توصيات معينة من التقرير - وكلها موضع تأييدنا، كما ذكرت من قبل - فهناك عدد من القضايا الحرجة التي نرجو أن يتم التشديد عليها في ختام هذا الاجتماع.

ومن تلك القضايا الحاجة إلى إعادة تنفيذ البرامج التعليمية بأسرع ما يمكن حتى وإن ظل الصراع ناشبا. فقد علمتنا التجارب في بلدان كالصومال وأذربيجان أن التعليم لا يوطد الأمل في المستقبل فحسب بل ويوفر، على الأقل، بيئة تشبه البيئة الطبيعية للأطفال المجروحين، وفي الوقت نفسه يقلل من فرص تجنيدهم.

ثم إن المستشفيات والعيادات والمدارس وسائر المواقع التي يرجح أن يوجد بها أطفال يجب أنت حمى من الاعتداءات والانتهاكات على نحو ما نص عليه القانون الإنساني الدولي. وقد عرفنا من أنغولا وموزامبيق أنه لا بد أن توضع للأطفال برامج تسريح تختلف عن برامج الكبار وتعد من أجل تلبية احتياجاتهم الخاصة. وتعلمنا من السودان وسري لانكا أن كل أطراف الصراع في الميدان - متمردين

وحكومات - يجب أن تشترك بنشاط في التمسك بالمعايير الدولية التي تحمي الأطفال.

وتعلمنا من البلقان وسيراليون أن لا بد من التصدي للضعف الخاص للفتيات وخاصة ضعفهن أمام الاعتداء الجنسي وسائر أشكال العنف والإساءة. وتعلمنا من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن انعدام الأمن بالنسبة لموظفي المساعدة الإنسانية يقلل من فرص الوصول إلى الأطفال المحتاجين، وعواقب ذلك وخيمة على صحتهم ورفاههم. وتعلمنا من البوسنة وكمبوديا أن برامج التوعية بالألغام الأرضية يمكن أن تقلل كثيرا حالات الوفاة والإصابة من الألغام والمعدات التي لم تنفجر.

وتعلمنا من هذه الحالات وكل برامجنا الأخرى الميدانية أن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام يتطلب موارد تتيح للموجودين منا في الميدان الوقوف إلى جانب الأطفال المحتاجين والعمل معهم ومع أسرهم ومجتمعاتهم وتنفيذ برامج فعلية.

ونحن نحث أعضاء المجلس على استخدام نفوذهم لضمان أن نتلقى كلنا التمويل اللازم على أن يكون دائما وثابتا حتى نستطيع التخطيط، لا للأجل القصير فحسب بل ولكفالة دعم الأطفال باحتياجاتهم للأمن الطويل لإعادة تأهيلهم وإدماجهم وإعادتهم إلى الطفولة والحياة الطبيعية.

واليونيسيف مفعمة بالأمل في أن تأتي استجابة المجلس للتقرير قوية ولا لبس فيها، مع متابعة صارمة ومكثفة. وهذا يعني أن يكفل المجلس عند الإذن بأي بعثات لحفظ السلام أو فرض أي شكل من الجزاءات أو تسهيل لوقف إطلاق النار أو إيجاد سبل لدرء الصراع، أن تعالج مسألة حقوق الطفل بأسلوب عملي وفعال. وحيثما تنتهك الأطراف المتحاربة أو غيرها أحكام أي قرار كالقرار ١٢٦١ (١٩٩٩) أو قرار يصدر عن هذا الاجتماع فإننا نحث أعضاء المجلس على أن يوضحوا بصوت مسموع، جماعات وأفرادا، أن المنتهكين يتعدون حدود اللياقة والسلوك المقبول.

ويجب أن تتخذ خطوات فعلية لرصد سلوك الدول والأطراف الأخرى. وينبغي أن يطلب المجلس أن تعرض عليه كل الانتهاكات والخلف بالوعود وعدم الوفاء بالالتزامات.

وليس من المبالغة أن أتكلم عن ضخامة وإلحاح هذه القضية. فليس بوسعنا أن نطلب إلى الأطفال المتضررين من الحرب أن ينتظروا أكثر من ذلك حتى تحترم حقوقهم. وتنمية العقل والجسم تتطلب الاهتمام الآن. وكما يعلم المجلس فالطفولة محدودة وإذا ضاعت فلا عوض عنها. وكما قال الأمين العام نفسه في الفقرة ٩١ من تقريره "يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل الكثير للتحول من الأقوال إلى الأفعال ومن وضع المعايير إلى مرحلة التطبيق". وردد زميلي السيد أوتونو هذه العبارات من قبل. فأنا أحث المجلس على أن يصغى إلى نصح الأمين العام.

ومرة أخرى أشكركم شكرا جزيلا، سيدتي الرئيسية، لإتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على كلماتها الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدتي الرئيسة على عقد هذا الاجتماع بشأن موضوع هام لمجلس الأمن. وأتوجه بالشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة بلامي على الجهود التي يبذلونها لتعزيز دور الأمم المتحدة في جذب اهتمام المجتمع الدولي إلى هذه القضايا، وفي بحث محنة الأطفال في الصراع المسلح. ونحن بطبيعة الحال نكن تقديرا كبيرا للعمل الهام الذي يضطلع به الممثل الخاص المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، السيد

أولارا أوتونو. فملاحظاته تبين أننا نحرز شيئا من التقدم. إذ قدم وصفا بليغا للآثار المدمرة المترتبة على الصراعات على ملايين الأطفال، وللأسف فملاحظاته وملاحظات المديرة بلامي تبين أن الشوط أمامنا لا يزال طويلا.

ولقد بحثنا في الشهور الأخيرة في الجوانب الإنسانية للمسائل التي تواجه المجلس، بالنسبة لحماية المدنيين في الصراع المسلح، وفي قضية المشردين داخليا. وهذه المواضيع كلها مترابطة ولا نستطيع أن ننظر إليها، بعضها بمعزل عن بعض. ونردد هنا المشاعر التي أعرب عنها الممثل الخاص أوتونو في أحدث تقرير له: عندما يستخدم الأطفال رهائن في الأعمال الحربية، سواء أكانوا أهدافا أم مشاركين، تخيم الظلال على مستقبلهم ومستقبل مجتمعاتهم. وكما أوضح السيد أوتونو مرارا فإن كثيرا من أنحاء العالم تشهد إنهيارا في الأعراف التقليدية وأنماط السلوك الاجتماعي، وطرح المعتقدات والمحرمات المحلية جانبا، وتقويض سلطة الهياكل المحلية للمسنين والمجتمع. وهذا التفسخ في نظم القيم المحلية ينتج فراغا أخلاقيا ينظر فيه إلى المدنيين والمقاتلين دون تمييز على أنهم أهداف معادية. وكثيرا ما أصبح الأطفال والنساء والمسنون - أي أضعف الفئات ألعوبة أمام أشنع الأعمال القتالية في مناخ عديم القيم يسود الكثير من مناطق الحروب.

ولما كان السكان المدنيون هم المستهدفين عمدا في أحيان كثيرة فإن الأطفال يعانون بلا تناسب عندما تقتل أسرهم أو تشرد. ومن أشنع التطورات الزيادة في استخدام صغار الأطفال في الصراعات المسلحة في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وهناك مبادرتان دوليتان هامتان لحماية الأطفال من استخدامهم غير المشروع في الصراعات المسلحة، وهما اتفاقية القضاء على أسوأ أشكال عمل الطفل، التي وقّعها الرئيس كلينتون في عام ١٩٩٩، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، الذي وقّعه الرئيس كلينتون هنا في الأمم المتحدة في ٥ تموز/يوليه، وقدم إلى مجلس الشيوخ بالأمس فقط للتصديق عليه.

ويحدد البروتوكول الاختياري معيارا واضحا: لا يجوز تجنيد أي شخص دون الثامنة عشرة من عمره في أي جيش في أي بلد. ويبذل الموقعون عليه كل ما في وسعهم لمنع حتى المتطوعين من الاشتراك المباشر في أعمال قتالية قبل بلوغهم الثامنة عشرة؛ ويجرمون أي قوة غير حكومية تستخدم أطفالا دون الثامنة عشرة في الحرب؛ ويعملون معا لتلبية احتياجات الأطفال الذين سبق إجبارهم على الاشتراك في الحرب، بغية حماية جيل فقد الكثير بالفعل.

ونعتقد أن الوقت قد حان لزيادة الضغط من أجل تنفيذ القوانين الحالية الكثيرة للحيلولة دون وقوع المزيد من الإساءات للأطفال والأعمال الوحشية التي يتعرضون لها. ولا ينبغي لنا أن نشتت اهتمامنا بمناقشات بشأن هوامش المشكلة، بل ينبغي أن ينصب تركيزنا على حالات الإساءات الحقيقية. فالأطفال الأقل حتى من ١٥ سنة الذين شوهت حياتهم بالكامل بتجنيدهم أو إرغامهم على الانخراط في صراع مسلح وأعمال وحشية أصبحوا مرتكبين لها وضحايا لها على حد سواء.

وتولي الولايات المتحدة أولوية عليا لمساعدة صغار الأطفال في أرجاء العالم الذين يجبرون رغما عن إرادتهم - ويُخطفون في أغلب الأحيان تحت تهديد السلاح - على حمل الأسلحة تأييدا للميليشيات والمجموعات شبه العسكرية. وتعمل الولايات المتحدة عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما يتعلق ببرامج إعادة تأهيل الأطفال وذلك من خلال تقديم النصح والمصالحة والتعليم والتدريب المهني، أملا في أن

يتمكنوا من إعادة التكيف مع المجتمع المدني وإعادة الاندماج فيه.

ومنذ الثمانينات، قدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ما يزيد عن ٣٠ مليون دولار لدعم الأنشطة - بما في ذلك أنشطة التسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج - التي تلبي احتياجات الأطفال، بمن فيهم الأطفال الجنود المتأثرون بالصراع المسلح في مناطق من قبيل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا وسيراليون.

ونشعر بالقلق بخاصة إزاء نكبة الأطفال المنتزعين من ديارهم. وتبلغ نسبة الأطفال أكثر من نصف الأشخاص المشردين محليا، ونسبة الأطفال اللاجئين مرتفعة أيضا. وقدمت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة مساهمات كبيرة في أنشطة من أجل الأطفال اللاجئين، بما في ذلك دعمها لبرامج الأطفال المعرضين للأخطار التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والتي تركز على الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح بمن فيهم الأطفال الجنود، ومبادرة الأطفال الليبرية، وهي برنامج مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لتلبية احتياجات الأطفال والشباب في ليبريا بعد سبع سنوات من الحرب.

وتلقى آلاف الأطفال مساعدات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في أنغولا وشمالي أوغندا وليبريا وسيراليون. وفي السنة الماضية قدمنا مساهمة قدرها ٥ ملايين دولار إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الأطفال المعرضين للخطر والأطفال اللاجئين. وقدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في سيراليون مساهمات كبيرة لليونيسيف من أجل مساعدة الأطفال المتأثرين بالحرب، بما في ذلك إعداد وثائق عن الأطفال غير المصحوبين واقتفاء أثرهم ولم شملهم مع أسرهم، وتسريح الأطفال الجنود السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ونرحب بتقرير الأمين العام ونستعرض عن كثب حاليا التوصيات المحددة المتضمنة فيه. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن استعراض التقرير على نحو أكثر تعمقا. ونتطلع أيضا إلى استماع آراء وفود أخرى وأصحاب المصالح الرئيسيين كي يتسنى لنا أن نسترشد على نحو جيد في سياق عمليتنا لاتخاذ قرارات. ويعد اجتماع الأمس على صيغة آريا خطوة صحيحة في هذا الاتجاه.

لقد ذكَّرنا دايترتش بوهوفر العالم الألماني الكبير باللاهوت في إحدى أحلك اللحظات في القرن العشرين بأن اختبار أخلاقيات مجتمع يتمثل فيما يفعله لأطفاله. لا ينبغي لنا أن ننسى أن أطفال اليوم هم أمل الغد. ويتعين علينا أن نعمل معا لضمان مستقبل أفضل وأكثر إشراقا لجميع الأطفال.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): منذ عام ١٩٩٩، دأب مجلس الأمن على التصدي لمسألة مشاركة الأطفال في الصراع المسلح، لأنه يفهم أن هذه الحقيقة المؤلمة في عصرنا تمثل تهديدا خطيرا لمستقبل الأجيال الجديدة وسوف تترتب عليها يقينا نتائج تؤثر في السلم والأمن الدوليين في عالم الغد.

ومرة أخرى، اقترحت جامايكا، عن طريق ممثلتها الدائمة، الرئيسة الحالية للمجلس، موضوع اليوم وهو مناقشة مفتوحة حتمية أخلاقيا وسارة فكريا على حد سواء. ونعرب عن عميق امتناننا لذلك.

وأعرب، بالمثل، عن امتناني للأمين العام لتقريره المفصل الصادر في ١٩ تموز/يوليه، الذي يسهم دون شك بعناصر وحجج كثيرة في هذه المناقشة. وهذا التقرير يجعلنا

نقف وجها لوجه أمام الوضع الحقيقي للأطفال في صراع مسلح ويتضمن توصيات، قدم الكثير منها للمجلس.

ولوجود نائبة الأمين العام معنى خاصا. لقد أعربت عن قلق الأمين العام وعن قلقها هي أيضا إزاء هذا الموضوع الهام للغاية.

وأعرب عن شكري للبيان الذي قدمه أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام والبيان الذي قدمته السيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) حدث رئيسي لأن المجلس في ذلك القرار أمسك بزمام الأمور، بهدف اتخاذ تدابير ترمي إلى وضع نهاية لنكبة استخدام الأطفال الجنود، فضلا عن تخفيف النكبة المؤلمة للأطفال ضحايا صراع مسلح. وغالبا ما يؤخذ هؤلاء الأطفال عنوة من مساكنهم، ويفصلون عن والديهم، ويحرمون من ضرورات الحياة، ويتركون دون تعليم ويخضعون للاستغلال والإساءة الجنسية.

وفضلا عن ذلك، قدم المجلس في القرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، عن حماية المدنيين في الصراع المسلح أحكاما خاصة للأطفال الذين يقعون ضحايا للصراع المسلح. تلك الأحكام المعيارية دليل واضح على اهتمام المجلس والتزامه بضمان حقوق الأطفال في حالات الصراع والقيام مرة واحدة وإلى الأبد بوضع نهاية لاستخدام الأطفال بصفتهم جنودا. ولكن بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ما زلنا نتلقى تقارير تفيد باستمرار وقوع الأطفال ضحايا، عن طريق التجنيد الإجباري، والاستغلال الاقتصادي والإساءة الجنسية. والفتيات هن في موقف ضعف بصفة خاصة، لأنه يتعين عليهن في أغلب الأحيان أن يقمن بدور ربات للأسر التي انفصمت عراها بسبب الحرب ويتعرضن للاغتصاب، وحالات الحمل غير المرغوب فيه، والاختطاف والاسترقاق. وتتفاقم هذه الحالة بحقيقة مؤداها أنه إضافة إلى معاناتهن الفورية، يوصم عدد كبير منهن بوصمة عار اجتماعية تعوق إدماجهن في الأسر والمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع.

ما هي استجابة المجتمع الدولي بصفة عامة، ومجلس الأمن بخاصة، لأولئك البنين والبنات؟ ما هي الحلول التي يمكن أن نقدمها لهم؟

أولا وقبل كل شيء، أحاط المجلس علما بصورة متكررة ومنذ فترة وجيزة في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بأن الحاجة تقتضي منا أن نبني ثقافة وقاية، تعني بالضرورة تهيئة الظروف التي تحول دون ظهور الصراعات. إن بناء ثقافة وقاية تمثل دون ريب التحدي الرئيسي الذي يواجه المنظمة في المستقبل، لأنها تنطوي على القضاء على الفقر المدقع، وتهيئ الأوضاع من أجل تنمية جميع البلدان، ووضع نهاية للاستثناء الجماعي وعدم التسامح بشأن التنوع.

يحتمل إلى حد كبير تجنيد فتى أو فتاة فقيرة أو جاهلة تعيش في مجتمع يفتقر إلى أي توقعات للتطور أكثر من احتمال تجنيد فتى أو فتاة تعيش في ظل أوضاع مواتية للعيش والنماء.

النوع الثاني من الحلول التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي هو التعليم. لقد أكدت اليونيسيف مرارا وتكرارا على أن الأطفال الذين يحضرون المدارس يتمتعون بقدر أكبر بكثير من الحماية ضد التجنيد الإجباري ويتوفر لديهم المزيد من السبل للدفاع عن أنفسهم في حالات الصراع. وحسب ما أشار إليه الأمين العام على النحو الصحيح في تقريره، فإن التعليم - حتى التعليم في حالة الطوارئ بالنسبة للاجئين والمشردين - يحمي الأطفال من الإساءات ويمنحهم درعا نفسية ضد ضغوط الحرب. ويمنحهم أيضا إطارا عاطفيا

داعما ضروريا للأطفال الذين أسيئت معاملتهم أو انفصلوا عن والديهم.

ومن المؤسف أن وجود الصراع في حد ذاته يضر بالتعليم. وقد لاحظ محفل التعليم العالمي المعقود في داكار في نيسان/أبريل من هذه السنة أن وجود الصراع المسلح ظل خلال السنوات العشر الماضية يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق الهدف المتمثل في توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال - بنين وبنات.

ولهذا فإن من الأهمية بمكان أن تؤخذ في الاعتبار التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره المتعلق بضرورة أن تقوم وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية وغير الحكومية العاملة في مجال مساعدة الأطفال في حالات الصراع بتوفير الخدمات التعليمية الأساسية.

ويجب أن يكمل التعليم النظامي بحملات تعليمية معينة تستهدف مشاكل محددة، مثل حملات التوعية الرامية إلى منع وقوع حوادث الألغام الأرضية والحملات الإعلامية الرامية إلى منع الاعتداء الجنسي.

وأخيرا، هناك نهج ثالث لإيجاد الحل يتمثل في العدالة. وفي هذا الصدد، فإن نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية من المعالم البارزة على الطريق، لأنه يعرِّف الاغتصاب والاعتداءات الجنسية على الأطفال؛ وتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة؛ والهجمات المتعمدة على السكان المدنيين، والمركبات أو الموظفين العاملين في المجال الإنساني، والمستشفيات أو المدارس، بوصفها جرائم حرب.

وعلاوة على ذلك، يعرِّف النظام الأساسي التحويل القسري لأطفال طائفة من الطوائف، القومية، أو العرقية، أو العنصرية، أو الدينية المهددة، لينتسبوا إلى المعتدين عليها، بوصفه إبادة جماعية، والاستعباد الجنسي بوصفه جريمة ضد الإنسانية. ولهذا فإننا نعرب عن أملنا في أن تقوم كل الدول بالتوقيع على نظام روما الأساسي والتصديق عليه، وأن يدخل النظام قريبا حيز النفاذ.

ومن المشجع أيضا أن نرى الجمعية العامة وقد اعتمدت في ٢٥ أيار/مايو الأخير البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح. وقد وقعت الأرجنتين على ذلك البروتوكول الاختياري في ٨ حزيران/يونيه، وهي تحث جميع الدول على التوقيع والمصادقة عليه بأسرع ما يمكن.

إن الأطفال - بنين وبنات - هم أضعف قطاعات السكان المدنيين، ليس فقط لضعفهم الطبيعي ولكن أيضا لأن أي أذى يلحق بهم ستكون له لا محالة عواقب على نموهم وعلى أدوارهم الاجتماعية في المستقبل.

وينبغي لمجلس الأمن، في إطار اختصاصه، أن يواصل التصدي لحالة الأطفال من البنين والبنات المحصورين في الصراعات المسلحة، وأن يعزز الوعي بين قادة المجتمع الدولي في هذا الصدد.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن موضوع في غاية الأهمية. وأنا في غاية الامتنان لنائبة الأمين العام، وللممثل الخاص وللمديرة التنفيذية على الإحاطات الإعلامية الهامة التي قدموها صباح اليوم، وأيضا على عملهم المتواصل من أجل الأطفال.

وسيدلي ممثل فرنسا في وقت لاحق ببيان مفصل باسم الاتحاد الأوروبي، وإنني أؤيده تماما. ومراعاة للوقت، ولكن للتأكيد أيضا على أن معاناة الأطفال في الصراع المسلح من الشواغل الأساسية للمملكة المتحدة، سأكتفي بإثارة بضع نقاط رئيسية.

ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج حماية الأطفال بصورة عملية. وتقرير الأمين العام يعطينا أساسا صالحا للمضي إلى الأمام. وإن على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية عن الحيلولة دون معاناة الأطفال، سواء كانوا ضحايا أبرياء للقتال أو عن طريق الاستهداف المتعمد.

ومنع الصراع هو السياق الأوسع ذو الأهمية الحيوية. وقد أتيحت لنا فرصة طيبة لمناقشة هذا الموضوع في الأسبوع الماضي، وآمل أن تتخذ إجراءات ملموسة لترجمة تلك المناقشة إلى عمل ملموس. وبالمثل، من الأهمية بمكان إنشاء نظم لحماية الأطفال قبل اندلاع الصراعات. والتدابير العملية يمكن أن تُحدث أثرا حقيقيا. وكما يشير الأمين العام، فإن الأطفال يتعرضون على وجه الخصوص للتجنيد كمحاربين إذا قلَّت أمامهم فرص الحصول على التعليم أو لم تتوفر أساسا. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكفل تلك الفرص للحصول على التعليم. وقيام نظم وطنية وافية لتسجيل المواليد سيساعد أيضا على منع تجنيد الأطفال القصر. ويمكن للإعلام أن يضطلع بدور هام في إيراد التقارير عنهم قبل وأثناء الصراعات.

وإذا أريد لهذه التدابير العملية أن تفعل فعلها، فإن هناك حاجة حيوية إلى تحسين التنسيق بين وكالات منظومة الأمم المتحدة. ونحن نرحب بدعوة الأمين العام في تقريره إلى المزيد من التعاون مع المنظمات غير الحكومية. فإن لمنظمات مثل إنقاذ الطفولة تجربة لا نظير لها ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد منها.

وقد كانت الجلسة التي عقدناها بالأمس بشأن صيغة أريا مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية المهتمة مثلا ممتازا لهذا الأمر. وللمنظمات غير الحكومية الاضطلاع بدور حيوي عن طريق تقديمها معلومات للمجلس يمكن أن تكون بمثابة إنذار مبكر عن الأزمة الوشيكة. ولدينا أيضا مسؤوليتنا الخاصة عن العمل على أساس تلك المعلومات عندما تقتضي الحالة. وينبغي لنا أن نعمل بشكل جماعي على تحسين تدفق المعلومات خلال منظومة الأمم المتحدة وإلى ما وراءها إذا أردنا تحقيق نجاح دائم في هذا المجال. وإنني أؤيد أيضا تأييدا تاما التركيز الذي صبه الممثل الخاص أوتونو على الجهات الفاعلة المحلية في حالات معينة.

غير أن للمجلس الاضطلاع بدور حيوي قبل كل شيء في الإصرار على أن تنفذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القانون الإنساني الدولي القائم والاتفاقيات الدولية القائمة فيما يتعلق بالأطفال والصراع المسلح.

ولا يزال الكثير من العمل الشاق ينتظرنا إذا كان لنا أن نفي بمسؤوليتنا في هذا المجال الرئيسي. وأود أن أؤكد للممثل الخاص أوتونو والسيدة بيلامي أن بوسعهما التعويل على الدعم القوي من وفد المملكة المتحدة في الدفع بهذا البرنامج الهام إلى الأمام وفي تحويل القول إلى عمل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، والنرويج، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد سيمالو كا كيوانو كا (أوغندا)، والسيد مو كونغو نغيه (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيد كامارا (سيراليون)، والسيد كولبي (النرويج)، المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم المبادرة بعقد هذه المناقشة الموضوعية بشأن هذا الموضوع الهام والمأساوي.

وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقديمه تقريرا واسع النطاق بشأن الأطفال المتضررين من الحرب، وهو يعكس بأمانة الطابع المتعدد الجوانب لهذه المشكلة وبالتالي يفرض طابع تعدد الجوانب الذي يجب أن يكون لاستجابتنا.

إنني، خلال المناقشة المفتوحة التي عقدت بشأن الأطفال المتضررين من الحرب في السنة الماضية، حيث اتخذنا القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) الذي مثّل معلما بارزا، قد أكدت على أن الأطفال في لب مجتمعنا الدولي وفي لب الأمن البشري.

ولسوء الطالع، وكما رأينا في تقرير الأمين العام، وفي التقارير التي أصدرها بعض منظمات المجتمع المدني، فإن مأساة الأطفال المتضررين من الحرب لا تزال تتحدى المجتمع الدولي. ولا يزال الأطفال يعانون من آثار مختلف أشكال الصراع المسلح في مناطق متعددة من العالم، مثل سيراليون، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكولومبيا، وسري لانكا. ويؤكد الأمين العام في تقريره، وبحق، على الحاجة للحساسية والإبداع في بحثنا عن حلول لكل وضع في الميدان. ومع ذلك، أود أن أؤكد على أهمية التسليم بأن الأطفال هم أكثر من مجرد ضحايا؛ فهم أيضا أطراف فاعلة في الصراع المسلح وفي تبعاته.

(تكلم بالانكليزية)

أما وقد قلنا ذلك فبوسعنا أن نشير إلى حدوث تقدم في عدد من المجالات. أولا، القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) حول الأطفال في الصراعات المسلحة، والذي دعم بالقرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الأمر الذي دفعنا للعمل حثيثا لإدخال حقوق ورفاه الأطفال المتضررين من الحرب في كل عمل الأمم المتحدة. ويعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، الذي أرحب بشدة بوجوده، مع الحكومات والأطراف غير الدول لإدخال حقوق الأطفال وحمايتهم في جداول أعمال مفاوضات السلام الجارية. وقد أدرج مجلس الأمن على وجه التحديد احتياجات الأطفال في ولايات عمليات دعم السلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحب وفدي بالخطط لوزع مستشارين رفيعي المستوى لحماية الأطفال بصورة منتظمة مع بعثات حفظ السلام. وقد استفادت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وكذلك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل من هذه الخبرة. ونحن نشعر بالتشجيع حيال الجهود الرامية لتعميق التدريب حول حقوق الطفل بالنسبة لأفراد الأمم المتحدة المشتركين في بعثات دعم السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية، وفي دعم جهود السلام بصفة أكثر عمومية.

وإلى جانب إدماج منظور الأطفال في الأنشطة الرئيسية، ثمة مجال ثان للتقدم يتمثل في المعايير الدولية. ويشير الأمين العام، وعن حق، إلى الإنجاز الهام للتوصل إلى اتفاق حول نص البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأطفال في الصراع المسلح. ومن خلال التطرق إلى مسائل التجنيد والوزع، وبالتالي إبقاء الأطفال خارج الصراع، يكتسب قيمة كبيرة باعتباره أداة وقائية. وتشعر كندا بالارتياح لأنها كانت الدولة الأولى التي توقع وتصدق على البروتوكول الاختياري، الأمر الذي يقف شاهدا على التزامنا القوي بالمعايير التي يحددها.

وأود، أيضا، أن أشير إلى الدعم القوي والمتزايد للتطرق إلى احتياجات الأطفال المتضررين بالحرب في

منظمات ومجموعات دولية أخرى. وأود أن أبرز على نحو خاص في هذا الصدد العمل الذي يقوم به أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ففي نيسان/أبريل الماضي، استضافت كندا وغانا في أكرا مؤتمرا تاريخيا حول الأطفال المتضررين بالحرب في غرب أفريقيا. وخلال يومين من المناقشات، جرى تدارس جدول أعمال شامل، واعتمد المشاركون من غرب أفريقيا إعلانا وخطة عمل يغطيان قطاعا واسعا من القضايا، من بينها إنشاء وحدة لحماية الأطفال في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والتعليم العسكري والتدريب لكل أعضاء الجماعة؛ واقتراح أسبوع هدنة في غرب أفريقيا للأطفال المتضررين بالحرب؛ وقضية الأطفال المختطفين والدعوة إلى إطلاق سراحهم. ونشعر بالتشجيع للالتزام والمثابرة اللذين تحلى بهما المشاركون في الاجتماع، ومسألة المتابعة. وقد توافقت التدابير التي التزم بها المشاركون مع العديد من الإجراءات المقترحة في تقرير الأمين العام.

وهناك منظمات أخرى تؤدي واجبها. فقد اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤخرا مقررات تستدعي المتابعة المتسقة. وبالمثل، فإننا نشعر بالسرور البالغ لاعتراف زعماء ووزراء خارجية مجموعة الثمانية بأن قضية الأطفال المتضررين بالحرب مسألة حساسة بالنسبة لجدول الأعمال الخاص بمنع نشوب الصراعات. وقد أكد وزراء خارجية مجموعة الثمانية في مبادراهم في ميازاكي لمنع الصراعات، على أن الأطفال المتضررين من الحرب من أخطر قضايا الأمن الإنساني التي يواجهها العالم اليوم.

ولا بد أن نثني بصورة خاصة على العمل المتواصل الذي يقوم به المجتمع المدني بشأن هذه المسألة. وقد تبادلنا البارحة الأفكار بصورة مفيدة للغاية مع عدد من المنظمات غير الحكومية الرائدة العاملة في مجال الأطفال وذلك في اجتماع ترأسه السيد انجايا سفير ناميبيا. ويجب أن نواصل التعاون مع مثل هذه المنظمات، التي تقف، على المستوى الميداني، في الصف الأول محاولة تلبية احتياجات الحماية وتقديم المساعدة للأطفال المتضررين من الحرب ومجتمعاهم المحلية. ومن بين المسائل الأكثر إلحاحا وقلقا، التي أثيرت عصر الأمس، مسألة الأطفال، وبعضهم صغيرا لسن السبع سنوات، الذين تعرضوا للاختطاف على يد أطراف ليسوا دولا، للخدمة كجنود، أو رقيق للجنس، أو جواسيس. ونحن نشجع بذل مزيد من الجهد من أجل وقف عمليات الاختطاف هذه والعمل على عودة المختطفين إلى أسرهم. وسنواصل الحث على التعاون العاجل بين المجلس وهيئات المنظمة الأخرى، والمجتمع المدني، والحكومات، تحقيقا لهذا الغرض.

وينبغي للحكومات أن تعمل أيضا بصورة مباشرة مع الشباب، ولا سيما الأطفال المتضررين من الحرب، بشأن هذه المسائل. ولقد عرض السيد أتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، بعض الأمثلة الممتازة لما يمكن تحقيقه من خلال جهوده الشجاعة.

إن العديد من توصيات الأمين العام تبنى على، وتحسن من العناصر الواردة في القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، ونحن مستعدون للمضي قدما في تنفيذها. وعلى سبيل المثال، أبرز الحاجة لكي نتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة مستمرة في إيلاء الاهتمام لتجارب الفتيات في الصراع المسلح، مؤكدا على الحاجة إلى بيانات عن الجنس. كما أشدد على الأهمية المستمرة لتدريب أفراد دعم السلام للوعي بمسألة نوع الجنس، وضمان أن تتركز أنشطة إعادة التأهيل على برامج المساعدة التي لا تكتفي بمساعدة الأطفال المتضررين من الحرب فحسب، بل وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية، مع انتهاء الصراع المسلح.

غير أن التوصيات الأخرى تتطلب مناقشات موسعة لأنها تتحدانا للنظر في نهج جديدة بشأن قضايا مثل شرطية

مساعدات التنمية، وتصرفات الشركات الكبيرة، والتفاعل مع الأطراف الفاعلة من غير الدول، والطرق العملية لإشراك الشباب بفاعلية في عمليات السلام واتفاقاته.

أخيرا، فإن كندا تعتقد أن الوقت قد حان لتعزيز الجهود الدولية لحماية ودعم الأطفال الذين حوصروا في خضم الصراع، وستبقى كندا ملتزمة بالعمل بحماس وإبداع حول هذه المجموعة من المسائل. ولكن نظرا لتعقدها وحساسيتها بالنسبة للظروف المحلية، فمن الضروري أن نتعاون بصورة وطيدة ونشارك خبرتنا، وأفضل الممارسات، وأن نقوي عزمنا. ولذلك، فنحن نشجع وزراء الخارجية والوزراء الآخرين، ولا سيما أولئك الذين يحضرون المناقشة الوزارية العامة في دورة الألفية، للاجتماع في وينيبيغ يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر مع المنظمات غير الحكومية، ومجتمع رجال الأعمال، والأمم المتحدة والشباب لإرساء مشاركة مستدامة ودائمة مع كل من لهم دور في ضمان حقوق الأطفال المتضررين من الحرب، ورفاهيتهم وحمايتهم.

إن هدف مؤتمر وينيبيغ الدولي للأطفال المتضررين من الحرب، الذي سيعقد في الفترة ١٠-١٧ أيلول/سبتمبر، ويقتصر حضور الوزراء على اليومين الأخيرين فقط، هو تقييم المسائل المطروحة، منذ قدمت السيدة جراكا ماشيل دراستها الرائدة حول أثر الصراعات المسلحة على الأطفال، في عام ١٩٩٦، وأن نضع سويا جدول أعمال متكامل بشأن الأطفال المتضررين من الحرب، والذي يمكن عرضه على الدورة الاستثنائية بشأن الأطفال في عام ٢٠٠١. وسيبحث مؤتمر أيلول/سبتمبر مختلف الطرق التي يتأثر الأطفال من خلالها: الأطفال اللاجئون، الأطفال النازحون داخليا، الأطفال الذين يستغلون جنسيا أو يصابون بالصدمات بسبب الصراع المسلح، والجنود الأطفال، والأبعاد الأخرى للصراعات فيما يتعلق بنوع الجنس.

يشارك في استضافة المؤتمر وزير الخارجية لويد اكسوورثي، ووزيرة التعاون الدولي الآنسة ماريا مينا. وكما أشارت كارول بيلامي، فإن المؤتمر يحظى بدعم كبير وحماس من جانب كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والسيد اتونو. وقد تكرمت السيدة ماشيل ووافقت على أن تكون الرئيس الفخري للمؤتمر. ونحن نأمل أن تحضر حكومات كافة البلدان الممثلة على هذه الطاولة وفي هذه القاعة، وأن تمارس القيادة في الحركة المتنامية لحماية أطفال اليوم وغدا من وحشية الحرب وضمان أن يكون القرن الحالي قرنا تصان فيه حقوق الأطفال بصورة منهجية.

وشكرا لك، سيدتي الرئيسة، على التزامك الشخصي والعميق برفاهية الأطفال، الأمر الذي تجلى من خلال اشتراكك النشط في القضايا المتعلقة بحقوق الأطفال في كل أنشطة الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود، في البداية، أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو وإلى المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) السيدة كارول بيلامي على ما قام به كل منهما من جهود دؤوبة لتخفيف شدة حالة الأطفال في الصراع المسلح، وقدمه من اقتراحات وتوصيات في بيانه.

مضى ما يقرب من سنة منذ انعقاد الاجتماع السابق لمجلس الأمن المكرس لمشكلة الأطفال في حالات الصراع المسلح. وتوضح عودتنا إلى هذا الموضوع الملح أن الأطفال الذين يقعون ضحايا للحرب هم موضع اهتمام مجلس الأمن، خاصة في سياق تنفيذ المجلس لواجبه الأساسي بموجب الميثاق وهو صون السلم والأمن الدوليين.

فقد أصبحت حقوق الطفل، في السنوات الأخيرة، من الأهداف ذات الأولوية العليا ضمن إطار أنشطة منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وفي شهر أيلول/سبتمبر المقبل سيكون قد انقضت ١٠ سنوات منذ أن دخلت اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ، وهي الوثيقة التي أصبحت أول ميثاق عالمي لحقوق الطفل. فجوهر الاتفاقية هو الاقتناع بأن للأطفال حقوقا خاصة ويجوز لهم، لذلك، توقع الحصول على اهتمام خاص من عالم الكبار. بيد أن الحق الأساسي يبقى الحق في الحياة، بطبيعة الحال.

وبالإضافة إلى ذلك، تنص الاتفاقية بشكل محدد على حماية حقوق الطفل في حالة الصراع المسلح. وفي هذا الصدد، تنطبق الاتفاقية أيضا على الأطفال الذي أجبروا على الاشتراك في أعمال العدوان؛ والذين نشأوا في مخيمات اللاجئين؛ والمتروكين دون رعاية في شوارع المدن، والخاضعين للاستغلال.

إن تغير طبيعة الصراعات المعاصرة أدت إلى حالة يكون فيها ٩٠ من الضحايا من المدنيين، نصفهم من الأطفال الذين يمثلون أكثر من ٦٥ في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا. وتفيد تقديرات السيد أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، أن هناك حاليا ٢٠ مليون طفل شردهم الحرب داخل بلدانهم وفي بلدان أخرى. وكثير منهم قد شوهوا وأصبحوا أيتاما، وتعرض الآلاف للاغتصاب، وللاعتداء الجنسي ولفظائع أخرى. وأجبر نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من الشباب دون سن ١٨ سنة على حمل السلاح كجنود أطفال. ووراء هذه الأرقام معاناة إنسانية هائلة ألقيت على كاهل أطفال صغار.

ومن البديهي أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقصر عن العمل استجابة لهذه الحالات البالغة الخطورة والتي يعاني منها الأطفال. وأفضل طريقة لحماية الأطفال هي، بطبيعة الحال، منع نشأة الصراعات أو تسويتها قبل أن تتفاقم.

إن روسيا تؤيد مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراع المسلح، الذي وضعته لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة واعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٠ أيار/مايو من العام الحالي. وهذا انتصار هام لحماية مصالح الطفل وخطوة مجدية في سبيل تنفيذ أهدافنا المشتركة. والاتحاد الروسي يؤيد اعتماد البروتوكول في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة التي ستعقد في الخريف المقبل، حتى يفتح باب التوقيع والتصديق عليه بسرعة، مع إدخال التعديلات الملائمة بعد ذلك في التشريعات الوطنية.

وفي نفس الوقت، نأسف لعدم تمكن الفريق العامل المعني والتابع للجنة حقوق الإنسان من الوفاء الكامل بولايته المتمثلة في استحداث آلية جديدة، فعالة لحماية حقوق الطفل في حالات الصراع المسلح. ونرى أنه كان يمكننا أن ندرج في البروتوكول حد أدنى عالمي، هو سن ١٨ سنة، للتجنيد في القوات المسلحة والاشتراك في أعمال العدوان، لو اتسمت مواقف عدد من الدول بمزيد من المرونة والمسؤولية، وتلافى بذلك استخدام معيار مزدوج. وهذا هو الموقف المبدئي للاتحاد الروسي.

لقد كان بلدنا أول من صدق على اتفاقية حقوق الطفل. فضمان حقوق الطفل من الناحيتين القانونية والعملية من البديهيات الأساسية للسياسة التي تتبعها روسيا في مجال حماية الطفل، التي يجري تنفيذها في إطار خطة عمل وطنية وحيدة من أجل الأطفال. كذلك، تولي أولوية عليا للاهتمام بمشاكل الأطفال الذين يوجدون في ظروف صعبة وبمسائل إعادة تأهيلهم نفسيا وجسمانيا.

ومن القوانين التي تحكم الأنشطة المضطلع بها لصالح الأطفال في بلدنا، تجدر الإشارة إلى القانون الاتحادي الخاص بالضمانات الأساسية لحقوق الطفل في الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٨، الذي يجسد الأهداف والمحاور الرئيسية للعمل من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، من الناحية القانونية.

وبالرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة السائدة في روسيا، تسعى الحكومة الروسية إلى التوصل إلى سبل لتوفير الدعم الاجتماعي لأضعف فئات في السكان، وفي المقام الأول، للأطفال المعرضين للصراع المسلح.

ختاما، أود أن أعرب عن الأمل في أن توفر التوصيات المقدمة في تقرير الأمين العام عن مسألة الأطفال في الصراع المسلح، وكذلك المناقشة الواسعة النطاق الجارية اليوم في مجلس الأمن، زخما إضافيا للتعاون الدولي الرامي إلى حماية جيلنا الناشئ من اندلاع الصراع المسلح.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لك، سيادة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس حول هذا الموضوع الهام. كما أود التوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المفصل والشامل عن تنفيذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) بشأن الأطفال في الصراع المسلح. وأشعر بالامتنان لنائبة الأمين العام على ملاحظاتها الاستهلالية. كما أود اغتنام هذه الفرصة للتوجه بالشكر إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، وإلى السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على ما قدماه من مساهمة هامة. وأشيد بالتزامهما القوي والثابت بقضية حماية الأطفال.

ومن الأمور المشجعة بالفعل أن نلاحظ إحراز تقدم كبير، منذ مناقشتنا الأخيرة لهذه المسألة، في آب/أغسطس من العام الماضي. بيد أنه يجب زيادة الجهود ويتحتم أن يبقي المجلس مسألة الأطفال في حالات الصراع المسلح على جدول أعماله. فقد اعترف المجلس بشكل واضح، في عدة قرارات وبيانات رئاسية، بأن التأثير الضار للصراع على الأطفال تترتب عليه نتائج خطيرة في سياق السلام والأمن وكذلك بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وجميع الصراعات الحالية تقريبا تحدث داخل الحدود الوطنية، و ٩٠ في المائة من الضحايا من المدنيين، أغلبهم من الأطفال والنساء. ولا سبيل إلى إنكار أن كثيرا من حالات الصراع تستهدف أضعف فئات السكان، وخاصة الأطفال والنساء دون عقاب، ونظرا لتجنيد الأطفال لحمل السلاح، ينتهي الأمر بهم إلى قتل أطفال آخرين كذلك. وهذه حالة محزنة بالفعل. فانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أدى إلى تفاقم الصراعات حول العالم، بل إنه أدى أيضا إلى زيادة الأطفال المقاتلين والرهائن في لعبة الحرب القاتلة التي يديرها الكبار. وكثير من هؤلاء الجنود الأطفال يقع ضحية مبكرة للصراع أو يعيش فيصبح أداة هادئة وقاسية للحرب.

تذكر اليونيسيف في تقريرها ''حالة أطفال العالم سنة ٢٠٠٠'' أنه في العقد الذي بدأ باعتماد الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، قتل أكثر من مليوني طفل، وجرح أكثر من ٦ ملايين أو أصبحوا معوقين في الصراعات المسلحة. وأرغم مئات الآلاف من الأطفال على الاشتراك في الصراعات المسلحة كجنود، أو عبيد لممارسة الجنس أو حمالين، وذلك في خرق واضح لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وقد مُني عدد لا يحصى من الأطفال، ومنهم فتيات في سن مبكرة جدا، بإصابات نفسية من جراء أعمال العنف والكوارث التي تحملوها. ومات الكثير منهم من نقص الأغذية والخدمات الطبية أو الصحية الضرورية، ويُتِّم عدد كبير منهم نتيجة للصراع المسلح. والإحصاءات المتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة مرعبة. وينبغي لهذه الإحصاءات أن تحفزنا على اتخاذ إجراءات عاجلة.

وينبغي لحماية الأطفال في الصراع المسلح أن يكون شاملا لكل شيء. ولا ينبغي فقط طمأنة الأطفال إلى الأمن الجسماني في حالات الصراعات المسلحة، ولكن ينبغي أيضا مدهم بالحماية القانونية بموجب القانون الدولي. وقد أكد الأمين العام تلك النقطة في تقريره (S/2000/712). كما أكدها اليوم المتكلمون السابقون. ولقد لفت تقرير الأمين العام انتباهنا إلى حقيقة وجود عدد من الصكوك والاتفاقيات الدولية التي توفر أساسا قانونيا لحماية الأطفال، ولكن هذه لم توقف الهجوم على الأطفال واستهدافهم وإساءة معاملتهم مع الإفلات من العقاب. ويجب اعتبار مرتكبي هذه الجرائم مسؤولين عنها؛ ويجب إبلاغهم بلغة غير غامضة بأنهم لا يمكنهم أن يأملون في الهروب من جزاءات القانون الكاملة، حتى بعد انتهاء الصراع. ولا ينبغي وجود أي مرونة أو عفو فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب ضد الأطفال الأبرياء. وتدعو ماليزيا، بوصفها موقعة على الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، البلدان المتبقية القليلة إلى التوقيع على الاتفاقية أو التصديق عليها بما يجعلها صكا قانونيا عالميا حقا. وتستمر ماليزيا بقوة في دعم البروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل.

وكتدبير عملي لضمان حماية الأطفال في الصراع المسلح، من المهم أن يكون موظفو الأمم المتحدة، العسكريون والمدنيون على السواء، المشاركون في بعثات حفظ السلام حساسين بصورة مناسبة ومدربين بالنسبة للموضوع، حتى يكونوا قادرين بصورة أفضل على معالجة الحالات الفعلية في الواقع. ولقد أصبحت الحماية الجسدية للأطفال في الصراع المسلح حقا، أكثر استعجالا عما كانت عليه من قبل، إذ أن هناك اليوم ملايين اللاجئين والمشردين داخليا حول العالم، أعداد كبيرة منهم من الأطفال، والكثير منهم يتامى.

ومما له نفس القدر من الأهمية في هذه الممارسة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجنود الأطفال. ومن المرعب أنه يوجد ما يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ طفل تحت سن ١٨ يشتركون حاليا في الصراعات المسلحة حول العالم. والمزعج بقدر أكبر هو أن هذه الاتجاه المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة يتجه نحو الزيادة. ومن هنا جاءت أهمية ضمان الاعتراف بحمايتهم ومصالحهم باعتباره من الاهتمامات ذات الأولوية في ولايات عمليات حفظ السلام، بما في ذلك برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. وهكذا نرحب بالتعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في وضع صلاحيات لمستشاري حماية الأطفال. ونحن ندرك أنه لدى عمليتين لحفظ السلام حاليا مستشارون كبار لحماية الأطفال على أرض الواقع؛ وأعير اثنان من اليونيسيف وكان الثالث في السابق مع عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نأخذ علما بحقيقة وجود اثنين من هؤلاء المستشارين يعملون مع الممثل الخاص للأمين العام في كينشاسا، وأنه يجري تعيين آخرين للوزع العاجل.

ويشعر وفدي بقلق متكافئ إزاء الآثار المُضعِفة لفرض الجزاءات على الأطفال؛ وقد تمضي سنوات قبل الاعتراف بهذه المشكلة. ونحن نتفق تماما مع تحذير الأمين العام بأنه ينبغي وجود نهج منسق ومتكامل عند فرض الجزاءات للتقليل إلى أدنى حد من العواقب غير المقصودة على السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال. ونحن نطلب باستمرار، وهكذا ندعم بقوة، إيفاد بعثات تقييمية إلى الدول المستهدفة، ليس فقط قبل تنفيذ نظام للجزاءات وإنما أيضا بعد فرض الجزاءات.

ويتفق وفدي مع الأمين العام في أن أفضل طريقة لمعالجة مشكلة الأطفال في الصراع المسلح هي منع

الصراعات المسلحة في المقام الأول، مما يستتبع ترويج ثقافة للسلام والوقاية. وفي الأسبوع الماضي فقط عالج المجلس تلك القضية الهامة ذاتها. واعترف المجلس في بيانه الرئاسي (S/PRST/2000/25) بأن السلام ليس فقط غياب الصراع، ولكنه أيضا يتطلب عملية مشاركة إيجابية ونشطة يشجع فيها الحوار وتحل الصراعات بروح من التفاهم والتعاون المتبادلين. كما أعاد هذا المجلس تأكيد الاعتقاد بأن الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، والوزع الوقائي وبناء السلام بعد الصراع كلها عناصر يعتمد بعضها على البعض الآخر ومكملة لاستراتيجية شاملة لمنع الصراعات، وأكد التزامه المتواصل بمواجهة الوقاية من الصراعات المسلحة في جميع مناطق العالم.

وينبغي لنا أن نتحرك إلى ما يتجاوز الشعارات، أي إلى العمل. لقد شرح تقرير الأمين العام، الغني بالتفاصيل وكذلك بالتوصيات، مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة بجميع أبعادها، وتحدانا في اتخاذ الإجراءات الملموسة. ويعرض التقرير ٥٥ توصية بعضها يقع بوضوح ضمن اختصاص مجلس الأمن. وينبغي لنا أن ننهض لمواجهة هذا التحدي، مراعين حقيقة أن الأطفال هم أغلى أرصدة المجتمع؛ وينبغي لنا أن نفعل كل ما في طاقتنا كبالغين لحمايتهم وتنشئتهم كمسؤولية مقدسة يفرضها علينا الله. وفي ذلك العمل، ينبغي أن نعبئ الموارد اللازمة ونتعاون ونتضافر مع جميع الفاعلين الدوليين والمحليين ذوي الصلة، بما في ذلك المؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع الأهلي، وجميعهم لعبوا دورا مشكورا.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): ونود في البداية أن ننقل امتناننا إلى السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، على بيانها الذي أدلت به في وقت مبكر من هذا الصباح. لقد وجدنا مقدمة السفير أولارا الغنية والموضوعية لتقرير الأمين العام (S/2000/712) قيمة جدا. كما أوجز بيان السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة كما يجري عمله بشأن هذه المسألة على الصعيد الميداني، وأيضا ما يحتاج إلى إنجاز.

والأطفال هم أكثر ضحايا الصراعات عجزا. وهم لا يتأثرون فقط بصورة غير متناسبة بالحروب والعنف، ولكنهم غالبا ما يرغمون على ارتكاب اعتداءات ضد الآخرين. وعندما يحرم الأطفال من حماية المؤسسات التقليدية مثل الأسرة ويواجهون بتفكك مجتمعي وتحات للقيم وحكم القانون، فإنهم يقاسون من استمرار العواقب الإنمائية الضارة؛ ويؤثر هذا في السلام والاستقرار بالنسبة للأجيال القادمة. ومن المشجع أن نرى أن الوعي إزاء الأثر المدمر للصراعات المسلحة على الأطفال زاد بقدر كبير في السنوات الأربع الماضية، منذ نشر تقرير غراسا ماشيل عن ذلك الموضوع (A/51/306). وأضاف قرار المجلس ١٢٦١ (١٩٩٩) قوة للإجراءات اللازمة في هذا المجال.

ومن المحزن أن إجراءات مواجهة المشكلة لا يزال يتعين عليها أن تتناسب مع زيادة الوعي. وفي هذا السياق، نرحب كثيرا جدا بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح المقدم إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن كليهما. ومما يدعو لارتياحنا أننا نجد أن التقرير يركز على توصيات عملية المنحى نعتقد أنها تساير ما يمكن تسميته ”قلب الظلام“ من هذه القضية. لقد راجعنا هذه التوصيات بحرص ولاحظنا المجالات التي ينبغي للمجلس أن يعلن عن رأيه فيها ويعتمد إجراءات محددة. ودعوني أسلط الضوء على بعض هذه المجالات.

في أيار/مايو الماضي اعتمدت الجمعية العامة البروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، وبإشراك الأطفال في الصراع المسلح. وكان ذلك بالتأكيد تطورا مرحبا به، وأضاف إلى الصكوك الدولية القائمة التي

تعالج هذه القضية. بيد أنه كما ذكر الأمين العام في تقرير، لو احترمت عالميا وبجدية المجموعة الرائعة لمعايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية التي يقصد بها حماية الأطفال من الصراع المسلح، لتأكدت حماية الأطفال بقدر كبير.

فكيف يُكفل حينئذ احترام المعايير الدولية؟ إن من بين العقبات المستمرة مسألة كيفية كفالة امتثال الجماعات المسلحة غير الحكومية. ولما كان طابع الصراعات في هذه الأيام هو الصراع داخل الدول، فقد أصبحت هذه المسألة أكثر أهمية. فهذه الجماعات تنتهك معايير حقوق الإنسان وتغفل القواعد الدولية وتمارس العنف بما في ذلك التشويه والاغتصاب والاختطاف، ونادرا ما تغطي الصكوك الدولية هذه الجوانب بصورة كافية. صحيح أن هناك اتجاها نحو اعتبار قادة هذه الجماعات المسلحة مسؤولين ولكن يجب أن نتحلى بالحذر عند تحميل القادة المسؤولية من أن نتيح للجنود العاديين فرصة الإفلات من العقاب. فمسؤوليتنا لا يمكن أن تقتصر على القادة وحدهم. فلا بد من توفير العدالة للضحايا ومعاقبة كل الجناة. وعلى مجلس الأمن أن يوضح بصورة مطلقة أن الأفراد الذي يرتكبون أعمالا وحشية لا بد أن يتعرضوا للحساب.

والنقطة الثانية التي أريد توضيحها في هذا الصدد هي التوصيات الواردة في التقرير بشأن أنشطة ومبادرات قطاع الشركات. فقد اقترحت نهج مفيدة تستحق إنعام النظر، ومنها التدابير التشريعية ومدونات السلوك الطوعية في مجال الأعمال. ونحن نعتبر الدور الرائد للمجلس في هذا الصدد هو التأكد من أن المصالح التجارية المشروعة لا تتأثر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن مظلة الحظر التجاري لا تطبق على البلدان بينما تغض الطرف عن محنة الأطفال في كل وقت.

وعلينا في كل ما نفعله أن نكفل وجود آليات لرصد وتقييم أثر المبادرات التي نتخذها من أجل الأطفال. وهذه مسألة بالغة الأهمية للاستفادة من دروس القصور والأخطاء والفشل. وينبغي أن يشجع المجلس وكالات الأمم المتحدة في الميدان والناشطين من المجتمع المدني على إيجاد تلك الآليات. ومن المجالات التي علمنا فيها بمعاناة الأطفال، حين يخضعون لنظام جزاءات. فيجب التخفيف من هذه الآثار غير المقصودة من الجزاءات. وعلى المجلس واجب إعداد نظم جزاءات لا تمس الأبرياء.

وثمة عمل هام تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا وأمريكا الوسطى ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز قضية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وفي الأغلب الأعم تكون المناطق المنكوبة في وضع متميز بالنسبة لوضع نهج وقواعد عملية يمكن أن تسهم في الجهود العالمية. فينبغي لمجلس الأمن أن يشجع تلك المبادرات. ونحن نرحب في هذا السياق بفكرة إعلان مناطق خالية من الأطفال المجندين في كل أنحاء العالم.

وبوسع المنظمات غير الحكومية وسائر الفاعلين في المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات التقليدية، مثل مؤسسات الأسرة والسكان المحليين لمنع الصراعات أن تؤدي دورا رائدا في وقف ومنع معاناة الأطفال. وينبغي أن يسمح للأطفال أنفسهم أن يقوموا بدور أكبر في عمليات حفظ السلام ومنع الصراعات وأن يزودوا بالتعليم لتحسين تنمية إمكاناتهم. أما جلسة صيغة آريا التي عقدها المجلس أمس برئاسة السفير أنجابا فكانت رائعة من حيث المضامين وتقاسم الأفكار. ونرجو أن يتواتر عقد هذه المشاورات مع شركائنا من المنظمات غير الحكومية بمعدل أكبر.

وهذا ينقلني إلى مسألة أكبر هي إحياء القيم والأعراف التقليدية التي تتآكل في أي حالة صراع.

وللمؤسسات والمنظمات المحلية دور رائد في هذا الصدد. فيتعين على الحكومات أن تغذي استدامة الجهود من خلال أطر قانونية وإدارية تفضي إلى تيسير عملها. ويتحمل النشطاء الدوليون مسؤولية كبيرة عن توفير الموارد وتنمية قدرات هذه المؤسسات.

وقد دعا مجلس الأمن بالفعل إلى إيجاد ثقافة وقاية. وتنبع ثقافة الوقاية هذه من القيم والأعراف والمؤسسات التقليدية وتغذيها ثقافة سلام. ولا يسعني إلا أن أشدد على أهمية وجود ثقافة سلام للأطفال. فإذا غرست في نفوس الأطفال ثقافة سلام عن طريق التعليم والدعوة والممارسة لن يطيلوا أمد دورة العنف التي تحول أطفال اليوم إلى جناة الغد. ولا بد أن تتصدى أنشطة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في حالات ما بعد انتهاء الصراع لضرورة تعزيز ثقافة للسلام عن طريق الجهود المتضافرة، وينبغي لمجلس الأمن أن يشدد على أهمية تلك الثقافة.

واسمحوا لي في الختام أن أشير إلى المساهمة الكبيرة للسفير أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، بصفته داعية وناشطا وقائدا في التصدي لمحنة الأطفال في حالات الصراع. ولا يفوتني أن أقول إنني لو لم أشر إلى العمل الكبير الذي تقوم به اليونيسيف في تعزيز قضية الأطفال في كل أنحاء العالم وعمل وكالات الأمم المتحدة في الميدان وعمل نشطاء المجتمع المدني.

ونشكرك شكرا خاصا، سيادة الرئيسة، للتركيز المطلوب بشدة على قضية الأطفال والصراعات المسلحة خلال فترة رئاسة جامايكا. ونرى أن اجتماع اليوم سيخرج بأفكار تبلور في أعمال ملموسة في قرار مركز لمجلس الأمن ذي وجهة عملية.

ولكي نكون صادقين مع البيانات الهامة التي أدلينا بها اليوم في هذا المجلس، هلم إلى عهد التطبيق، وفق ما دعا إليه الأمين العام.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أعرب عن تقديرنا لك ولوفدك لعقد هذا الاجتماع الهام.

واسمحي لي أن أنضم إلى المتكلمين قبلي في الإعراب عن الشكر لنائبة الأمين العام، السيد لويز فريشيت، على ملاحظاتها التمهيدية بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأعرب عن الشكر أيضا للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو على عرضه لتقرير الأمين العام. ونثني على السيد أوتونو على دعوته المستمرة بلا ملل من أجل أضعف أفراد المجتمع. كما نعرب عن امتناننا للمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيد كارول بيلامي لبيان الإحاطة البليغ جدا الذي قدمته. ولا تزال اليونيسيف تؤدي دورا لا غنى عنه لحياة أطفال العالم، ولا سيما المتضررين من الصراعات المسلحة.

ولقد انقضى ما يقرب من عام على الاعتماد التاريخي للقرار ١٢٦١ (١٩٩٩) الذي تضمن أحكاما تتعلق بالدور الذي يتعين علينا جميعا، الحاضرين هنا اليوم، وعلى المجتمع الدولي عموما، أن نؤديه كي يصبح العالم مكانا أفضل لكل الأطفال المتضررين من الحرب.

بينما يشعر وفدي بعظيم التشجيع بسبب التوصيات المفيدة جدا الواردة في تقرير الأمين العام، لن أتصدى للكلام عن تلك التوصيات المحددة. وبدلا من ذلك، سأدلي بتعليقات عامة قليلة، وآمل في بحث التوصيات بالتفصيل عندما يبحث المجلس في اتخاذ إجراء بشأن التقرير. ومن الأهمية الإحاطة علما بأنه ينبغي للمجلس حينما يتخذ في

نهاية الأمر إجراء بشأن التوصيات، أن يأخذ في الحسبان آراء الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة.

القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) حدث له أهميته. ولكن يتعين على المجتمع الدولي أن يتجاوز العبارات الرنانة والتشدق ويتخذ تدابير ملموسة وعملية للحيلولة دون وقوع الأطفال ضحايا، وتعذيبهم، وإساءة معاملتهم، وبتر أطرافهم، وقتلهم. ومن ثم يقتضي الأمر اتباع نهج استباقي.

يرحب وفدي بالخطوات المتخذة حتى الآن لتنفيذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩). ربما لا يبدو أن فترة أحد عشر شهرا تعد فترة طويلة جدا، لكن ينبغي للمجلس أن يعترف بالتقدم الذي أحرزه بالفعل عدد كبير من الأطراف العاملة في تنفيذ ذلك القرار وهو تقدم جدير بأن يعترف به المجلس. ونشجع أولئك الأطراف على مواصلة تلك الجهود. ونرحب بخاصة بمبادرات المنظمات الإقليمية بالنيابة عن الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، على النحو الوارد في التقرير. ونشيد بالدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد. واجتماع نمط - آريا الذي عقدناه بالأمس مع منظمات غير حكومية بداية هامة للحوار بين المجتمع المدني ومجلس الأمن. ولا بد من مواصلة ذلك الحوار. ويتطلب ذلك جهودا مشتركة من جانب جميع أطراف المجتمع الدولي.

ولا محيد عن التأكيد على حقوق الفتيات واحتياجاتهن. لقد أدت سرعة انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) إلى مضاعفة قلقنا، لا سيما فيما يتعلق بالفتيات. ففي هذا السياق، يتعين علينا أن نستعرض التوصيات ذات الصلة التي تعالج العنف بسبب نوع الجنس والمتضمنة في تقرير الأمين العام.

ونرحب بحرارة باعتماد الجمعية العامة في ٢٥ أيار/مايو من هذه السنة، وهو إجراء له أهميته، للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح. ونرحب بخاصة بالأحكام التي تجعل سن ١٨ سنة الحد الأدنى من العمر للمشاركة في الصراع المسلح، والتجنيد الإجباري والتجنيد أو الاستخدام في الصراع المسلح من قبل المجموعات المسلحة.

الجهود المبذولة حاليا للتصدي لنكبة الأطفال في الصراع المسلح تدعو إلى التشجيع. وينبغي أن يكمن في صميم هذه الجهود الالتزام بمعالجة الأسباب الأساسية للصراع، فضلا عن العوامل التي تؤدي إلى تفاقمه. وما لم نقم بذلك، سوف تنفق موارد هائلة لعلاج الأعراض، في حين ستظل المشكلة قائمة. لذلك، أؤكد على ضرورة التركيز على جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع معالجة موضوع الأطفال والصراع المسلح. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تعتبر حقيقة مشاركة الأطفال في الصراع المسلح، بحد ذاتها، بصفتها إنذارا مبكرا لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل وتساعد على الكيفية التي يمكن بها التصدي لتلك المشاكل.

وأذكِّر أيضا أن الأطفال يصبحون ليس فحسب ضحايا، بل أن يستخدمون أيضا في إشعال الحرب. وبالتأكيد يمكن كذلك أن يشارك الأطفال في صنع السلام والحفاظ عليه. لذلك، من المهم أن نتبادل ونتدارس الخبرات التي اكتسبتها البلدان التي تنفذ حاليا برامج ذات صلة، من أجل إمكانية تطبيقها في بلدان أخرى.

وثمة قضية أخرى يعلق عليها وفدي أهمية كبيرة هي الدعم فيما بعد مرحلة الصراع، الذي سيساعد في إعادة إدماج الأطفال الذين أصابهم الأذى ليصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع. ويتطلب ذلك استثمارات على الأجل الطويل، ومن ثم استمرار دعم المجتمع الدولي للحكومات الخارجة من الصراع. وعلى وجه التحديد، بمستطاع

وكالات الأمم المتحدة أن تساعد في هذا المجال على الصعيد المحلي.

وثمة حاجة هنا إلى التأكيد على واجب جميع الأطراف في الصراعات لاحترام شتى صكوك الحقوق الإنسانية الدولية وصكوك حقوق الإنسان. وينبغي مساءلة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم شنيعة بحق الأطفال ومحاسبتهم عليها.

وأخيرا، يعرب وفدي عن أمله في أن تنفذ الهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التوصيات التي تدخل ضمن ولاية كل منها.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب الوفد الصيني عن الشكر للأمين العام لتقريره عن الأطفال والصراع المسلح. ونعرب عن الامتنان أيضا للسيدة فريتشت، نائبة الأمين العام، والسفير أوتونو والسيدة بلامي للبيانات التي أدلوا بها. أدلى السفير أوتونو والسيدة بلامي، بخاصة، بتعليقات هامة جديرة بأن نوليها اهتماما جادا. ونعرب عن التقدير للجهود التي بذلها وفد جامايكا لعقد جلسة اليوم.

في السنوات الأخيرة، أدى مجلس الأمن دورا نشطا للحث على حل قضية الأطفال والصراع المسلح. وفي السنة الماضية اعتمد مجلس الأمن القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) بشأن مسألة الأطفال والصراع المسلح، الذي جذب بشدة انتباه المجتمع الدولي لتلك القضية.

الأمين العام يصف بالتفصيل في تقريره نكبة الأطفال في الصراع المسلح من منظور سياسي وقانوني واجتماعي، فضلا عن من وجهة نظر نزع السلاح وحفظ السلام، ويطرح ٥٥ توصية محددة يجدر أن تقوم منظومة الأمم المتحدة وسائر أعضائها بدراستها وبحثها بالتفصيل. ونأمل في أن لا يتوقفوا عند مجرد النظر في التقرير وتوصياته، بل نأمل في أن يترجموا التوصيات إلى أعمال في أسرع وقت ممكن. وينبغي إنشاء آلية نشطة لتحقيق هذه الغاية.

تتطلب حماية الأطفال بيئة دولية مؤاتية، وتتطلب بخاصة إطارا قانونيا ملائما. ويرحب الوفد الصيني باعتماد الجمعية العامة في أيار/مايو الماضي البروتوكول الاختياري بشأن حقوق الطفل فيما يتصل بمشاركة الأطفال في الصراع المسلح. ونرى أن هذه خطوة هامة اتخذها المجتمع الدولي نحو حماية الأطفال. ونبحث الآن بنشاط في النظر للتوقيع على البرتوكول الاختياري. ونأمل في أن يراعي جميع الأطراف الأحكام ذات الصلة، من قبيل الحد الأدنى لسن الالتحاق بالخدمة العسكرية.

وثمة نهج جوهري لحماية الأطفال في الصراع المسلح، وهو الحيلولة بفعالية دون وقوع الصراعات المسلحة، وكبحها والقضاء عليها. وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يركز طاقاته على هذا الموضوع. ولا يمكن لمسألة حماية الأطفال أن تسوى حقا إلا عندما تسوى الصراعات في موعد مبكر، وتعالج الأزمات في الوقت المناسب. وهذا هو الإسهام الذي ينبغي أن يقدمه مجلس الأمن في سبيل حل مشكلة الأطفال في الصراع المسلح.

وتستدعي حماية الأطفال في الصراع المسلح بذل جهود مشتركة من المجتمع الدولي، وخاصة الجهد الجماعي من جميع الوكالات في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد لدينا خبرة جيدة، ولكن هناك أيضا مجال للتحسن. ويحدونا الأمل في أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة التي تتعامل مع هذه المسألة من تنفيذ ولاياتها، وأن تسرع بعمليات التنسيق والتعاون فيما بينها لإحداث تأثير متناغم.

وفي الوقت نفسه، يقع على المجتمع الدولي بأسره واجب في حماية الأطفال لا يمكنه التنصل عنه. ونحن بحاجة

إلى مشاركة المجتمع الدولي. وقد أجرى أعضاء المجلس في جلستهم المعقودة على صيغة آريا بالأمس حوارا مثمرا مع المنظمات غير الحكومية. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من زيادة تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع هذه المنظمات.

ويولي الوفد الصيني أهمية كبيرة لحماية الأطفال وقد شارك على نحو نشط في بحث هذه المسألة في هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وشارك أيضا بفعالية في التعاون الدولي بهذا الصدد. ونعرب عن تقديرنا للجهود العديدة التي ظلت تبذلها خلال فترة طويلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والممثل الخاص أوتونو وآخرون لحماية الأطفال. وسيواصل الوفد الصيني دعمه لعملهم وهو مستعد لزيادة تعزيزه من خلال التعاون الثنائي.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد فرنسا، الذي يتولى حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي، مدرج في القائمة ليتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في مناقشة اليوم الهامة. ولذلك فإن وفدي لن يتكلم بصفته الوطنية في هذه المناسبة. وإننا نؤيد من أعماق قلوبنا النقاط الهامة التي سيتطرق إليها بيان ممثل فرنسا.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لكم، سيدتي الرئيسة، ولوفد جامايكا، على تنظيم هذه المناقشة.

وقبل أن أنتقل إلى موضوع مناقشتنا والتعليق على العروض الشيقة والشاحذة للفكر التي استمعنا إليها للتو من مقدمي الإحاطات الإعلامية - المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيدة كارول بيلامي، والممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو - أود أن أشيد بصفة خاصة بالنهج الذي اتبعتموه، سيدتي الرئيسة، في التعامل مع هذا الموضوع، بدعوتكم، في المقام الأول، الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن لتعرب عن آرائها في جلسة مفتوحة بشأن آخر تقارير الأمين العام حتى يمكن أن يأخذ المجلس مواقفها في الاعتبار على النحو المناسب قبل الشروع في عمله بشأن إعداد مشروع قرار عن هذه المسألة.

وقبل عدة أيام فقط طبقنا نهجا ابتكاريا لدى إعداد مشروع القرار المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وحفظ السلام الدولي. وقد مكنتنا المشاورات المبكرة مع البلدان المساهمة بقوات من أن نأخذ في الاعتبار العديد من شواغلها وأن نتفادى الأمور التي كانت ستجر النقد إن لم نتشاور مع العضوية العامة للمنظمة قبل اعتماد ذلك القرار. ونحن مقتنعون بأن اتباع نهج مماثل يمكن أيضا أن يكون ناجعا بالنسبة لمسائل أخرى عديدة مدرجة في جدول أعمال المجلس.

وقد أتيحت لوفدي من قبل مناسبات عديدة للإعلان عن موقفه بشأن موضوع الأطفال في الصراع المسلح. ولذلك فإني سأقصر ملاحظاتي على النقاط التي تتعلق خصوصا بمناقشتنا اليوم.

وليست هذه هي المرة الأولى التي ينظر فيها مجلس الأمن في مسألة الأطفال في الصراع المسلح. وقد اكتسبنا خبرة كبيرة في التصدي للجوانب الإنسانية لصون السلم والأمن الدوليين، ونعتقد أن الوقت قد حان لتقييم ما حققناه في مجال حماية الأطفال، وما تبقى عمله. وتقديم التقرير الجديد للأمين العام يمثل مناسبة طيبة للقيام بذلك، ونود أن نشكره بإخلاص على إعداد تلك الدراسة الشاملة والهامة.

وقد أصبح على نحو ما قولا شائعا أن الأطفال والنساء وغيرهم من المدنيين لم يعودوا مجرد ضحايا جانبيين للفظائع التي يرتكبها مختلف الأطراف في الصراعات

المعاصرة، ولكنهم أصبحوا أهدافا مباشرة لهذه الهجمات. وهذه حقيقة محزنة. ومن المشجع أن هذه التحديات أصبحت محط اهتمام المجلس بصورة متزايدة. ومجلس الأمن، بمعالجته هذه المسائل، لا يعزز حماية الأطفال من آثار الحرب فحسب، ولكنه يسهم أيضا في تحقيق الهدف المتمثل في تسوية الصراع، وبالتالي يعزز صون السلم والأمن.

وقد اعتمد المجلس في السنة الماضية القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، الذي أصبح أداة هامة في الدعوة من أجل الأطفال المتضررين من الصراع. وقبل حوالي ثلاثة أشهر اتخذ مجلس الأمن خطوة أخرى إلى الأمام باعتماد القرار ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، الذي يمثل معلما بارزا رئيسيا في عمل المجلس ويعكس توافقا متناميا في الآراء بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن السبل والوسائل اللازمة لضمان حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في الصراع المسلح.

ويوفر التقرير الأخير للأمين العام تحليلا ثاقبا للوسائل اللازمة لتعزيز حماية الأطفال في الصراع المسلح من مختلف الجوانب - بما في ذلك الجوانب السياسية والقانونية والإنسانية، وجوانب نزع السلاح وحفظ السلام - وهو يقدم أيضا عددا من التوصيات الجريئة المتجهة إلى العمل. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أنها ليست موجهة إلى مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا إلى الجمعية العامة وفرادى الدول الأعضاء، التي يمكنها، وهي تتصرف في نطاق مسؤوليتها، أن تسهم بفعالية في حماية هذه الفئة الأضعف. وينبغي أن يُلاحظ في نفس الوقت أن المجلس قد استعرض بالفعل عددا من تلك التوصيات في سياق الفريق العامل المعني بحماية المدنيين، وأن المجلس اتخذ بالفعل إجراءات بشأنها. غير أن ترجمة الالتزامات العامة إلى عمل محدد على أرض الواقع لا تزال هي المهمة الرئيسية في سياق تنفيذ القرارات السابقة، وينبغي تكريس المزيد من الجهود في سبيل تلك الغاية.

وتؤيد أوكرانيا تأييدا تاما توصيات الأمين العام المتعلقة بالجوانب القانونية لتعزيز حماية الأطفال، لأن أحكام القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) تشدد على مسؤولية كل الدول عن وضع حد للإفلات من العقاب وعلى واجبها المتعلق بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وبصفة خاصة انتهاكات اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وترى أوكرانيا أن من الأهمية بمكان أن تعدل الدول الأعضاء تشريعاتها الوطنية لمحاكمة الأفراد المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ونحن نتفق مع الأمين العام في أن مسائل حماية الأطفال واحتياجاتهم في الصراع المسلح، يجب أن تكون جزءا من ولاية عمليات حفظ السلام كافة. وتؤدي بعثات حفظ السلام دورا بالغ الأهمية في توفير الحماية للأطفال. وحتى يتسنى تطبيق هذا البعد من ولايتها، يجب تعيين موظف كبير يكون مسؤولا عن تنسيق الأنشطة الرامية إلى كفالة الحماية للأطفال ورفاهيتهم. وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء اهتمام أكبر لتوفير التدريب المناسب لأفراد حفظ السلام - مدنيين وعسكريين - في مجال حماية حقوق الأطفال. ومن الأهمية بمكان، أيضا، أن يدرب المشاركون في عمليات حفظ السلام، تدريبا خاصا يراعي الحساسيات الثقافية المحلية وأيضا حساسية القضايا المتعلقة بنوع الجنس.

وينبغي تشجيع الدول الأعضاء بدرجة أكبر على توفير بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأعداد أكبر من النساء، حيث يمكنهن أن يلعبن دورا مهما في حماية الأطفال ومعالجة جوانب الحساسية في علاقات الجنسين. وعندما يخطط مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام، يجب ألا يدخر وسعا من أجل حماية كل من الأطفال والبيئة الداعمة: المدارس، والمستشفيات، والمراكز الصحية، والمؤسسات

الدينية. وإن أوكرانيا تتبنى المفهوم الذي يقضي باعتبار الأطفال ومؤسسات الحماية والتغذية ''مناطق سلام''.

ونظرا لأن أحكام القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) تتطلب توفير معالجة أفضل لأوضاع الأطفال عند وضع وتنفيذ اتفاقات السلام وكذلك في تدابير الإغاثة والحماية، يمكن للمجتمع الدولي أن يمارس نفوذه وأن يمارس ضغوطا منسقة على أطراف الصراع لوضع حماية الأطفال في جدول أعمال عملية السلام محل البحث. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن تكون هناك دعاية وتدابير ترويجية ملائمة في كل حالة يتم فيها وضع مسألة الأطفال هذه في جدول أعمال أي عملية للسلام.

إن عملية تسريح وإعادة إدماج الأطفال ينبغي أن تصبح جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الإغاثة الإنسانية وبناء السلام. وثمة حاجة ملحة لأن يدعم المجتمع الدولي برامج تسريح الجنود الأطفال وإعادة دمجهم، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية. وعلى الصعيد الوطني، يجب إدانة تجنيد الأطفال في الحرب وضمان التسريح الفوري للأطفال. وتحقيقا لهذا الغرض، نتفق مع الأمين العام على ضرورة تشجيع الحكومات على إنفاذ تشريع لحظر تجنيد القُصَّر في الصراعات المسلحة، وأن تشن مجتمعة حملة عالمية لإنهاء مثل هذه الممارسات وإعادة تأهيل الأطفال وإدماجهم في المجتمع.

إن اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بوضع حد أدنى لسن الأطفال المتورطين في الصراع المسلح، يمثل إسهاما مهما في حماية حقوق هذه الفئة الضعيفة. ونأمل في أن اعتماد البروتوكول سيتبعه التصديق السريع عليه من جانب الدول، وبالتالي تنفيذه بصورة فعالة في تشريعاها الوطنية.

بالنسبة للجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن، نؤيد بقوة الفكرة القائلة إن هذه الجزاءات ينبغي أن تستخدم علىالنحو الملائم وأن تستهدف الأشخاص المسؤولين بغية تلافي التسبب في إيلام أضعف شرائح المجتمع – النساء والأطفال – سواء في الهدف أو في الدول المجاورة. وفي هذا الصدد، تؤيد أوكرانيا كذلك فكرة إنشاء آلية دائمة للاستعراض الفني لنظم الجزاءات الدولية والإقليمية، والتي يمكنها الاستفادة من المعلومات التي توفرها الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية ذات الصلة، والأمانة العامة، والمنظمات الإنسانية الأخرى، لرصد تأثير الجزاءات على المدنيين، ولا سيما الأطفال.

وينبغي مواصلة تطوير المعايير والقواعد التي تستهدف الحد من الأثر الإنساني للجزاءات، لضمان عدم فرض الجزاءات دون النص على استثناءات إنسانية ملزمة وفورية وقابلة للتنفيذ. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى طلب مجلس الأمن في قراره ١٢٩٦ (١٩٩٩) بأن يدرس الفريق العامل المعني بالقضية العامة للجزاءات توصيات الأمين العام ذات الصلة، والواردة في تقريره المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفي سياق مناقشة اليوم، يكون من الأهمية أن يطلب إلى الفريق أيضا النظر في التوصيات التي تضمنها القسم واو من التقرير بشأن الأطفال في الصراع المسلح وأن يقدم النتائج التي يتوصل إليها بهذا الشأن إلى مجلس الأمن.

وفي الختام، أود التشديد على أن تقرير الأمين العام يحدد جدول أعمال مهم، ويرسي الأساس لعمل المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في المستقبل. وإننا نتطلع إلى مواصلة التقدم في هذا الاتجاه، ونعرب عن الاستعداد للمساهمة في الدراسة اللاحقة لمسألة الأطفال في الصراع المسلح، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أتوجه بالشكر للسيدة الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة مرة أخرى للنظر في مسألة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، خاصة في ضوء تقرير الأمين العام، الذي حفل بالمعلومات المفيدة والتوصيات المهمة.

وأود كذلك أن انتهز هذه الفرصة لأثني على العمل المشكور الذي يؤديه السيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام، الذي يكرس جهوده دون كلل في الترويج لقضية الأطفال في حالات الصراع المسلح، وكل الأطراف الفاعلة في هذا الميدان. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر للسيدة بيلامي المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على البيان الوافي والواضح الذي قدمته حول الجهود المستمرة والمشكورة والجديرة بالثناء التي تبذلها اليونيسيف لمساعدة الأطفال.

وخلال الأعوام الأخيرة، بذل جهد هائل من أجل قضية الأطفال وحمايتهم وضمان حقوقهم أثناء الصراعات وبعدها، لا سيما من خلال تعزيز الإطار القانوني في هذا الصدد، وبتنظيم الأنشطة الإنسانية وغيرها من الأنشطة في الميدان. إلا أنه على الرغم من التقدم الذي لا ينكر والذي تحقق على الصعيدين القانوني والمؤسسي، فإن الوضع على أرض الواقع لا يزال باعثا على القلق البالغ. فالسجل المروع للأطفال الذين يضحى بهم أو يستهدفون بالفظائع التي ترتكب في أوقات الحرب والصراع المسلح، يقف شاهدا واضحا على ذلك.

وفي ضوء هذا الوضع، الذي تتجلى فداحته بوضوح في تقرير الأمين العام، والتي تؤكدها اليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فإننا لا نستطيع أن نحصر أنفسنا في مناقشة نظرية يكون هدفها الوحيد الإعراب عن الإحباط والسخط.

ويجب أن تستهدف المناقشة الخروج بنتائج ملموسة. وينبغي لنا أن نستغل هذه الفرصة لتحقيق مسؤوليتنا الجماعية، التي تتمثل، في رأينا، في وضع التدابير العملية، المشفوعة بآليات التنفيذ والرصد والمتابعة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المسؤولية الأولى في هذا المجال تقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يثني على التزام المجلس، الذي عبر عنه في قراراته، ولا سيما القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، الذي يعترف بالآثار المترتبة على وضع الأطفال في الصراع بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ولقد انعكس هذا الالتزام اليوم في استمرار مناقشتنا لهذا الموضوع، ونحن على ثقة بأن هذه المناقشة سوف تتوج باعتماد مقرر مناسب.

أود كذلك التعليق على بعض جوانب القضية التي يمكن تصور تدابير محددة بشأنها.

أولا وقبل كل شيء، هناك جوانب ذات الصلة بالمسألة المبدئية، وأعني بها تقيد الأطراف في أي صراع مسلح بالتزاماتهم بعدم استهداف المدنيين، ومن بينهم الأطفال، وعدم عرقلة أو سد منافذ الوصول إلى، أو تسليم، المعونات والمساعدات الإنسانية. والحاجة إلى الوفاء بهذه الالتزامات جزء من إطار الاحترام لأحكام القانون الإنساني، الذي تم وضعه بحق ليتم استخدامه في أوقات الحرب.

وفي هذا الصدد، يمكن النظر في تدابير لممارسة الضغط على الأطراف في صراع مسلح لإلزامها بالوفاء بالتزاماتها، وعلى وجه الخصوص حيال الأطفال، بما في ذلك تعليق كل المساعدة للأطراف في صراع مسلح التي تنتهك حقوق الأطفال الرئيسية والإدانة العلنية لهذه الأعمال وفرض جزاءات على الذين يستفيدون من الصراعات الدائرة.

والجانب الثاني لقلق وفد بلدي يتعلق بآثار الجزاءات النابعة من الصراعات وهي الآثار التي تؤثر في المكون الهش

للمجتمع – الأطفال. وبينما نعيد التأكيد على أهمية الدراسة الحالية التي يجريها مجلس الأمن حول الجزاءات عموما، فمما هو مرغوب فيه على نحو خاص أن نستجيب على نحو مستعجل إلى المأساة الخطيرة، مأساة الأطفال في البلدان التي تستهدفها الجزاءات. وفي هذا الصدد نؤيد توصية الأمين العام بأن يقيِّم مجلس الأمن، قبل فرض الجزاءات، أثرها في السكان المدنيين، والأطفال خصوصا، في البلدان المستهدفة وفي البلدان المجاورة والبلدان الأخرى.

وختاما، نبقى مقتنعين بأن العثور على علاج لهذه الحالة سيتطلب عملا منسقا ومشتركا ومتضافرا ومستمرا. ولن يتوج ذلك العمل بالنجاح المرغوب فيه إلا إذا عبئت الموارد الوافية بالغرض. ونناشد المجتمع الدولي أن يولي الأولوية الضرورية للمساعدة في هذا المجال.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة تنضم إلى هذا البيان.

أود أولا أن أشكر الرئاسة الجامايكية في الدعوة إلى إجراء هذه المناقشة حول الأطفال في الصراع المسلح. واسمحوا لي بأن أشيد بحضور السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة معنا. إنه منخرط بشجاعة وعلى نحو خلاق في هذا المجال طيلة سنتين، في إطار جهد لافت للنظر لإشاعة المعلومات والاقناع والمنع. وأشكره على إحاطته الإعلامية وفصاحته اللتين تعكسان اقتناعنا على نحو تام.

وأشيد أيضا بالسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمؤسسة الأمم المتحدة للطفولة، التي تشكل خبرتها وعملها الدؤوب مصدر فضل لمنظومة الأمم المتحدة. إن تقارير المؤسسة الدقيقة والواضحة الحافلة بالمعلومات أدوات قيمة بالنسبة إلينا جميعا، مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأؤكد جودة بيانها العالية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن منظومة الأمم المتحدة بكاملها ومنظماتها وهيئاتها المختلفة تخدم مصالح الأطفال وحقوقهم. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة هذا التعاون.

وهل لي أن أعرب عن الأسف في هذه المرحلة؟ أحب الاتحاد الأوروبي أن يتوفر لديه وقت أطول قليلا لدراسة التقرير الموضوعي المقدم إلينا اليوم بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) بشأن الأطفال في الصراع المسلح. هذا التقرير من الأمين العام، وهو التقرير ذو الجودة العالية، يتضمن توصيات كثيرة. والتوصيات الخمس وخمسون هذه تستحق الدراسة المستفيضة. وستدرسها الهيئات المختصة على النحو الصحيح.

لقد تكلم متكلمون كثيرون، وسيتكلم كثيرون غيرهم. ولذلك سأقصر ملاحظاتي على تعليقات قليلة تخاطب صميم شواغل وتفكير الاتحاد الأوروبي.

أولا، نرحب بهذه المناقشة مرة أخرى. وهذه المناقشة من الضروري أن تجري مرة أخرى. وهي تبنى على المناقشات التي نظمها المجلس خلال السنتين الماضيتين. ومن الطبيعي أن يواصلها مجلس الأمن وأن يمنحها كامل نطاق اهتمامه. إن دور ومهمة مجلس الأمن أن يتناول المواضيع والحالات المأساوية في معظم الأحيان. وهو مدعو إلى منع التهديدات للسلام، ووقف أو درء اندلاع الحروب وإلى إعادة الظروف اللازمة لاستعادة السلام في حالة الإخلال بها.

ومع ذلك، من بين امتيازات المجلس وفقا للميثاق يوجد امتياز ينبع من جميع الامتيازات الأخرى، ويحفزنا على الاضطلاع بالتزامات أكبر ويتطلب إرادة مستمرة والمثابرة من كل عضو في المجلس. وتلك المهمة هي أن يمنع، في كل الأوقات وكل الأماكن، الاستهداف الرئيسي للأطفال بصفتهم ضحايا الصراع أو الحرب.

وهنا يصل الأمين العام إلى نتيجة مدمرة ويستخدم عبارات قاتمة للغاية لوصف حالة الأطفال. ويكفي أن نورد أعدادا قليلة: هناك ١٣ مليون طفل شردتهم الحرب؛ وما بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ طفل من ضحايا الألغام؛ وفي الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٦ أدت الصراعات المسلحة إلى قتل مليوني طفل، وإصابة ٦ ملايين طفل بجراح و ١٠ ملايين طفل بصدمات. و لم أتناول بعد مسائل العنف الجنسي، أو التعذيب أو التشويه أو الأطفال المجندين بالقوة والمحكوم عليهم بأن يكونوا من الجنود الأطفال.

ثانيا، لا يمكن فصل محنة الأطفال عن الأسباب الجذرية وسلسلة الأحداث الكامنة وراء الصراعات التي يصبح الأطفال أول ضحاياها. ولذلك تعتبر مناقشة اليوم استمرارا طبيعيا للمناقشة التي جرت في المجلس عن منع الصراعات، في الأسبوع الماضي. وأفضل طرق منع الصراعات هو التصدي للأسباب الكامنة وراءها. وفيما يتعلق بالأطفال، يجب أن نؤكد على تعزيز حقوقهم. فالتعليم والحماية والادماج، والحصول على المعرفة والضمانات الاجتماعية والمدنية هي المبادئ التي تحكم حماية الأطفال. ويتمثل عملنا في ضمان احترام هذه المبادئ والمعايير بأقصى قدر من العزم واليقظة.

ثالثا، لحسن الحظ إننا لا نبدأ هذه المداولات من العدم. ففي القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) المتخذ بالإجماع في العام الماضي، تعهد المجلس رسميا بتولي المسؤولية عن الأطفال الذين يعانون من عنف الحرب. فقد التزم المجلس بإيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال ورفاهم وحقوقهم عندما يطلب منه اتخاذ تدابير تستهدف تعزيز السلم والأمن.

وكما يحدث في كثير من الحالات، فإن هذا التعهد الهام يبدو بديهيا بالنظر إلى الخلف بعد مرور سنة. وقد أبدى البعض دهشة لأن المجلس لم يتناول هذا الموضوع الملح والأليم في وقت سابق. والواقع أن المجلس يخدم قضية السلام بقدر ما يضمن لأضعف الفئات بيننا ما يقتضيه ضعفها من حماية وحذر. فهل هناك حاجة إلى إثبات أن المجلس كان دائما معنيا بهذا الجانب، في مجال اختصاصه، وإنه لم يقلل من قدره قط؟ وعلى أي حال، فهذا الشاغل مجسد في قرار، بشكل إيجابي ورسمي.

وما زال الوقت مبكرا لرصد نتائج تنفيذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩). ومع ذلك، ألاحظ أن فكرة إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب في أعمال مجلس الأمن ونصوصه ومقرراته، على نحو ما يقتضيه القرار.

وسأكتفي بإيراد مثالين حديثين هما القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، تعزيز بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)، إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وهذان القراران يؤكدان أهمية توفير أفراد تأخذ تصرفاتهم في الاعتبار القانون الإنساني والقانون المتصل بحماية الأطفال. وهذه خطوة في الاتجاه السليم. ويجب تشجيع هذه التطورات ودعمها من جانب جميع الجهات الفاعلة في المنظومة الدولية. وفي القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، أوضح مجلس الأمن التزامه بأن يضع في الاعتبار، لدى ممارسة صلاحياته، رفاه الأطفال وحمايتهم خلال مراحل إعادة إرساء قواعد السلام وحفظ السلام وبناء

السلام، ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأولوية التي يمنحها المجلس لوضع سياسات لصالح الأطفال في الصراع المسلح.

رابعا، فوق المبادئ التوجيهية والتوصيات العامة، وفوق إدماج حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام والأحكام والبرامج المحددة التي يطلب من أطراف الصراع مراعاقما وتنفيذها - يؤمن الاتحاد الأوروبي أن الاضطلاع بالمتابعة والرصد على أساس الالتزامات التي تعهدت بها الدول أو الجماعات المسلحة فيما يتعلق بحماية الأطفال، أمران أساسيان.

وبالرغم من أنه من الأساسي أن يضمن المجلس في ولاياته لحفظ السلام وعمليات استعادة السلام أحكاما تتعلق بحماية الأطفال وصيانة حقوقهم، ومما لا يقل أهمية أن تظل هذه الأحكام حبرا على ورق. وسيكون مؤسفا للغاية أن يعتمد المجلس تدابير خاصة لحماية الأطفال بدون المطالبة بالمتابعة والتقييم.

وهنا يرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن الأمين العام يولي في تقاريره للمجلس اهتماما خاصا للمشاكل المتصلة بحماية الأطفال. ويجب أن تكون مثل هذه المعلومات منتظمة سواء كانت تتصل بترع السلاح، أو بالتسريح، أو برامج إعادة التأهيل.

وهناك أحيانا تتابع سعيد للأحداث في العلاقات الدولية. وفي العام الماضي احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، والتي تعد نصا أساسيا، وعالميا تقريبا. وقد ألحق الآن بهذا الهيكل القانوني بروتوكولان، يتصل أحدهما بالموضوع المعروض على المجلس اليوم. وقد رحب الاتحاد الأوروبي باعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح. وقد لعب الاتحاد الأوروبي دورا نشيطا خلال المفاوضات الصعبة التي أدت إلى اعتماد البروتوكول.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر للبروتوكول الاختياري، أكملت وطورت أحكام اتفاقية ١٩٨٩ بطريقة كبيرة: رفع الحد الأدنى لسن التجنيد الإجباري أو المشاركة المباشرة في الأعمال القتالية من ١٥ إلى ١٨؛ وطلب من الدول الأطراف في البروتوكول رفع السن الأدنى للتجنيد الطوعي وتوفير الحماية والضمانات الخاصة لمن يقل سنهم عن ١٨؛ وتحظر الأحكام والتدابير الواردة في البروتوكول جذريا تجنيد أي شخص دون سن ١٨ أو استخدامه في أعمال القتال. ويعزز البروتوكول الأعراف الدولية؛ ويطالب أطراف الصراع، بما فيهم الجماعات المسلحة، بإلزام أنفسها باحترام القوانين التي تضمن احترام حقوق الأطفال.

ولا يساورني أي شك في أن جمعية الألفية سوف ترحب على النحو الملائم باعتماد البروتوكول. وإنني أحث أكبر عدد من الدول على توقيع البروتوكول أثناء قمة الألفية، كما تنوي الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي التي لم توقع بعد، القيام بذلك.

ولدى الكلام عن تقييم وتحليل الاتحاد الأوروبي لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة، أود أن أؤكد على مشكلة الأسلحة الصغيرة ومسألة الجزاءات. ويجب على المجتمع الدولي، قبل أي شيء، أن يعالج العوامل التي فاقمت الأضرار بالأطفال. وأحد هذه العوامل هو الوصول إلى الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة. وإن التحسين التقني لمثل هذه الأسلحة، ووزنها الخفيف وسهولة استخدامها، يجعل من السهل على الأطفال استخدامها. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي يرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات منسقة بشأن القضية ذات الأولوية للبروتوكولات التي تطلب لبيعها ونقلها. ولن أناقش التدابير المتعين اتخاذها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، ولكنني سوف أذكر فقط تعزيز

الأطر القانونية الوطنية والتنظيمية، والحملة ضد الاتجار غير المشروع، وتعزيز الضوابط على التجارة القانونية، بما في ذلك عن طريق وضع علامات على الأسلحة.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مدونة سلوك بشأن صادرات الأسلحة وإجراء مشتركا بشأن الأسلحة الصغيرة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بنشاط إعداد وعقد مؤتمر للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ورغم ضرورة معالجة العوامل التي تفاقم من محنة الأطفال في الصراع المسلح، فمن الضروري أيضا إجراء تقييم دقيق للتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي في فرض الجزاءات على الحكومات أو الجماعات المسلحة. ويحيط الاتحاد الأوروبي بدقة بالتحليل الوارد في تقرير الأمين العام للعواقب غير المقصودة للجزاءات التي يقع ضحية لها مئات الآلاف من الأطفال. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه متروك للأمين العام أن يقيِّم بصورة آلية وبانتظام الأثر الإنساني الذي تتركه الجزاءات على السكان المدنيين، بما في ذلك، على الأطفال.

وأود في النهاية أن أثير مسألة الأطفال المستأصلين من جذورهم والمشردين. وأول صور تأتينا من الصراعات تكون غالبا صور الأطفال وهم يتجولون في الطرقات مفصولين عن أسرهم أو متروكين في المأوى المؤقت. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على احتياجات الأمن للأطفال المشردين في بلدانهم، وعلى مساعدتهم. ومن الأهمية بصفة خاصة لأطراف أي صراع الوفاء بالتزاماتهم وإتاحة الوصول غير المعاق والأمن للمنظمات الإنسانية الدولية إلى الأطفال المشردين. وهنا يشير الاتحاد الأوروبي إلى أهمية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد، ولا سيما على نحو ما تتصل بالأطفال.

وهذه كانت الأفكار الأساسية التي وددت إيجازها أمام المجلس باسم الاتحاد الأوروبي. وتضم العلاقات الدولية الأعراف والممارسات. وتمكننا مناقشة اليوم من التركيز على تنمية الأعراف التي تحدد وتضمن حقوق الأطفال في الصراع المسلح، وهنا يجول في خاطري قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩)، وأولا، وقبل كل شيء، في البروتوكول الاختياري الذي تمت صياغته في كانون الثاني/يناير الماضي. ومن حيث الممارسات، لدينا اليوم مناقشة مجلس الأمن؛ ويجب على المجلس أن يضطلع بالكامل بدوره في التشجيع وصياغة التوصيات لضمان الاحترام للأعراف والمبادئ المتعلقة بالأطفال، الذين من واجبنا حمايتهم، والصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لجامايكا.

أود أن أنضم الى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديري لنائبة الأمين العام، وبصفة خاصة للممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح، والى المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على بياناتهم الهامة، التي وضعت إطارا لمناقشة اليوم.

كما نود أن نشكر الأمين العام على تقريره البعيد المدى والشامل (S/2000/712)، الذي يشكل مساهمة جديدة وهامة في مجموعة المعلومات المتعلقة بمحنة الأطفال في الصراع المسلح. لقد أتاحت السنوات الأربع التي انقضت على تقرير غراسا ماشيل المتعلق بأثر الصراع المسلح على الأطفال (A/51/306) التقييم الجاد واتخاذ عدد من المبادرات المبتكرة والعملية الرامية الى حماية الأطفال المعرضين للصراع المسلح.

وفي هذا السياق يحيي وفدي النهج المبتكر والنشط الذي اتخذه الممثل الخاص للأمين العام السيد أولارا أوتونو،

منذ تعيينه، وكذلك المديرة التنفيذية لليونيسيف السيدة كارول بيلامي وموظفو اليونيسيف على التزامهم الواضح بتحسين أحوال الأطفال المحرومين عبر العالم.

بيد أن الأطفال لا يزالون، بعد ١٠ سنوات من اعتماد الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، وفي مواجهة الأعراف والمعايير القانونية الدولية العديدة لحماية الأطفال، يقتلون ويشوهون ويستخدمون كمحاربين ويستأصلون من ديارهم ومجتمعاتهم في ظروف من الحرمان المتناهي.

وبالنظر لتلك الحقيقة المأساوية وأثرها على السلام والأمن الدوليين، يعتبر الوفد الجامايكي من المهم أن يعيد مجلس الأمن النظر في قضية حماية الأطفال من الصراع المسلح، علامة أصالة في الرئاسة الناميبية للمجلس في آب/اغسطس ١٩٩٩. وتؤمن جامايكا بقوة بأن هذه القضية، التي يجب أن تبقى ذات أولوية للمجتمع الدولي، تتطلب استجاباتنا الأكثر فعالية. كما أننا نؤمن بقوة بأن هناك عدة خطوات يمكن تحديدها ويتعين اتخاذها في مرحلتي ما قبل الصراع وبعده وخلال الصراعات ذاتها بما يتسنى معه التصدي لمحنة الأطفال بطريقة متكاملة وشاملة.

أولا، إن التصدي لمحنة الأطفال بأكثر الطرق فعالية يتطلب إيلاء الاهتمام الى الوقاية من الصراعات المسلحة. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن أفضل طريقة للحد من الأذى الذي يلحق بالأطفال، هي منع الصراعات المسلحة في المقام الأول.

ولذا يجب أن يكون التصدي للأسباب الجذرية للصراع أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك بديل حقيقي وفعال عن التصدي للظروف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تغذي تجنيد الأطفال وإشراكهم في الصراعات المسلحة. فيجب على المجتمع الدولي أيضا أن يكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويشجع البرامج المصممة خصوصا لبناء السلام وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، مما يقلل بالفعل من احتمال عودة ظهور الصراع المسلح.

ولذلك فإن تعزيز ثقافة التمسك بالقواعد والمعايير الإنسانية أهمية حاسمة، ولا سيما في ضوء تزايد انتهاكات القانون الإنساني الدولي في حالات الصراع. ومن العناصر الحيوية في أي استراتيجية فعالة أن تبذل الدول جهودا واضحة لإنهاء المستويات الحالية للإفلات من العقاب وذلك بملاحقة من يتعمدون انتهاك حقوق الطفل. ولا بد من تحديد نُهُج مبتكرة، وفي هذا الصدد فإن توصية الأمين العام بأن تستثنى من أحكام العفو المتوخاة خلال مفاوضات السلام عمليات القتل الجماعي وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وسائر الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد الأطفال توصية جديرة بالاعتبار.

ومن المهم بالقدر نفسه أن تنشأ آليات مناسبة للرصد والإبلاغ لكفالة امتثال الجماعات المسلحة والعناصر الفاعلة غير الحكومية. ويتعين التصدي لتحدي وضع استراتيجيات واضحة وملائمة لحماية الأطفال إبان الصراع، وذلك باتباع نُهج تعاونية وشاملة تتضمن مشاركة نطاق واسع من العناصر الفاعلة. ولا بد أن يُصاحب المبادرات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة تعاون وتنسيق بشكل أفضل وأكثر فاعلية مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والمانحين المتعددي الأطراف والمنظمات الدولية غير الحكومية. وهذا النهج ضروري، وخاصة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها.

ومن المبادرات الإقليمية القوية اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لدى اجتماعها في أكرا في نيسان/أبريل من هذا العام الإعلان المتعلق بالأطفال

المتضررين من الحروب. ونحن نشجع ونؤيد تلك المبادرات. كما أن وفدي يرى أن حماية حقوق ومصالح أطفال اللاجئين والمشردين أمر ملح بصفة خاصة. فيجب على المجتمع الدولي أن يوفر موارد إضافية من أجل التغذية والرعاية الصحية والتعليم لأطفال المشردين داخليا واللاجئين وللم شمل الأسر. ويجب أن يصاحب هذا تحسين التدريب والتوعية لأفراد حفظ السلام والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

وتظل مرحلة ما بعد انتهاء الصراع المسلح أخطر المراحل وأحرجها بالنسبة لحماية الأطفال. وتقرير الأمين العام يشدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات التعليمية والنفسية الاجتماعية والصحية والاقتصادية للأطفال في هذه الحالات. وللتعليم أهمية خاصة لأن معظم الأطفال الذين يعدون لإعادة الإدماج في المجتمع ينقصهم التعليم الأساسي ومن ثم يصبحون مقيدين في قدرتهم على الإسهام بصفتهم المواطنين المنتجين في المستقبل. ومن المرجح أن يحرض الأطفال الجنود السابقون الذين يظلون متعطلين عن العمل في معسكرات التجريد من السلاح والتسريح دون أن ينالوا ما يكفي من التدريب والتعليم، على العودة إلى الجماعات المسلحة.

ويتعين على المجتمع الدولي والمانحين والمنظمات غير الحكومية أن تستثمر معا معدلات عالية من الموارد في أنشطة بناء السلام والتسريح والإدماج مع مراعاة احتياجات الأطفال الجنود السابقين. كما أننا نرى ضرورة أن تراعى جوانب الضعف الخاصة في الفتيات، لا في حالات الصراع فحسب بل وفي تصميم برامج التأهيل بعد انتهاء الصراع.

وإذا كان من المهم أن هذه المناقشة أتاحت لنا فرصة التعرف على عدة خطوات عملية يمكن أن يتخذها مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة لتعزيز قضية الطفل، فالواجب أن تستمر عملية التشاور إذا أريد تحقيق نجاح معقول. وسيتواصل هذا العمل في مؤتمر وينيبيغ بشأن الأطفال المتضررين من الحروب، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للطفل المقرر عقدها في العام المقبل.

وإذا ما اتفقنا على أن للطفل حقا في السلام وحقا في أن ينمو ويشب في بيئة آمنة ومطمئنة فيجب على المجتمع الدولي أن يعمل لكفالة الأمن له. ومجلس الأمن المنهمك لصون السلم والأمن الدوليين يتحمل المسؤولية عن المساعدة في توفير إطار قانوني تحمى فيه حقوق الطفل في حالات الصراع المسلح. ولقد كان القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) بداية هامة علينا أن نواصل البناء على أساسها. ويجب استغلال الأدوات الكثيرة المتاحة لنا بحكمة بغية زيادة النهوض بأمن الطفل وحمايته.

ويرجو وفدي أن يثبت مشروع القرار الذي سيصوغه هذا المجلس على أساس تقرير الأمين العام ومناقشات اليوم، عزم المجتمع الدولي على الانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

واستأنف مهمتي الآن بوصفي رئيس للمجلس.

هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت وبموافقة أعضاء المجلس، أنوي تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠